وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



العنـــوان

القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطر في المصارف التجارية –دراسة حالة مجموعة من البنوك العمومية الجزائرية –

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطلبة :
زيموش سرين
جريبع سلمى

إشراف:
د. محمد صالحي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ كعواش جمال الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ محمد صالحي	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ بوحوش أمين	أستاذ مساعد متربص	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023 / 2024

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



العنـــوان

القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطر في المصارف التجارية –دراسة حالة مجموعة من البنوك العمومية الجزائرية –

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص : إدارة مالية

إعداد الطلبة:
زيموش سرين
جريبع سلمى

إشراف:
د. محمد صالحي

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ كعواش جمال الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ محمد صالحي	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ بوحوش أمين	أستاذ مساعد متربص	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023 / 2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى:'' رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَى وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ '' (سورة النمل الآية 19)

الحمد لله عز وجل الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على إتمام هذا العمل.

فعظيم الشكر والتقدير والاحترام للأستاذ المشرف " **محمد صالحي** " الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا البحث كما نتوجه بالشكر الى كل من ساندنا في انجاز هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد وخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على ملاحظاتهم القيمة التي نستزيد بها والتي سيكون لها أثر واضح في الارتقاء بمستوى هذه المذكرة، ونتقبل منهم كل النقد البناء كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى موظفي البنوك محل الدراسة لما قدماه لنا من معلومات ونصائح.

سرين و سلمى

الاهـــداء

من قال أنا لها .....نالها.

وأنا لها وإن ابت رغما عنها أتيت بها.

نلتها وعانقت اليوم مجدا عظيما لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق سهلا ولكن.... وصلت.

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الحمد لله الذي بفضله أدركت أسمى الغايات.

أهدي بكل حب مدكرة تخرجي إلى:

إلى نفسي العظيمة الفتية التي تحملت كل العثرات واكملت رغم الصعوبات.

إلى أعظم الأشخاص وأعز الناس إلى روحي، داعمي الأول، سندي وملاذي الأول بعد الله فخري واعتزازي .....أمي وأبي.

إلى من دامت لي أياديهم وقت ضعفي، إلى ضلعي الثابت وأمان قلبي .... إخوتي.

إلى كل من أعطاني يد العون من قريب أو بعيد وساعدني في هذا المشوار.



سلمى

الإهـــداء

يشرفني أن أهدي هذا العمل المتواضع الذي يمثل حصيلة دراستي وثمرة جهدي إلى نفسي القوية الصامدة، التي لم تعرف الاستسلام وتغلبت على كل التحديات والصعاب و إلى عزيمتي وإصراري، اللذين دفعاني للأمام رغم كل العقبات.

أهدي تخرجي إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى الرجل الذي لم ينل جزء بسيط مما حصلنا عليه و الرجل الذي سعى طوال حياته لكي نكون أفضل منه إلى **"أبي الغالي"**

إلى اليد الخفية التي أزالت عن طريقي الأشواك ومن تحملت كل لحظة ألم مررت بها وساندتني عند ضعفي و هزلي وسهرت وتعبت و ربت وجعلتني أقوى عند ضعفي. إلى من علمتني الصبر و أن الدنيا كفاح و أن الحياة امتحانات و كانت سندا لي في كل خطوة من خطوات حياتي و كان دعائها سبب نجاحي إلى " **أمي حياتي**"

أطال الله في أعماركما و أدامكما الله تاجا فوق رأسي و جعلكما السند الذي لا يميل

إلى إخوتي و ركن الروح سندي في الحياة ما كنت لأصل لوال فضلكم من بعد الله ودعمكم لي الغالي

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء و العطاء، إلى ينابيع الصدق الصافي صديقاتي

إلى صديقتي وأختي الغالية التي تشاركت معي عناء هذه المذكرة **سلمى**

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي، ولكل من كان عونا و سندا لي في هذا الطريق ممتنة لكم جميعا



سهيلة

ملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحديد توجهات ومستويات المخاطرة في المصارف التجارية، مع التركيز على ثلاث بنوك جزائرية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، والبنك الوطني الجزائري. وفي سبيل تحقيق ذلك تم الاستناد على المنهج الوصفي الملائم لطبيعة الدراسة، وتم جمع البيانات المالية من المواقع الإلكترونية الرسمية لهذه البنوك قصد دراسة مؤشرات السيولة ومخاطرها، كما أظهر النتائج أن البنك الخارجي الجزائري يمتلك أفضل مؤشرات السيولة، مما يعكس كفاءته في إدارة السيولة وتقليل المخاطر المصرفية. كما تبيّن أن البنك الوطني الجزائري يتفوق في توظيف الأصول، مما يعزز الربحية ويقلل المخاطر، على الرغم من التذبذب في مؤشر التسهيلات الائتمانية. كما أبرزتُ هذه الدراسة أهمية السيولة المصرفية في استقرار النظام المصرفي، ومن أجل تعزيز قدرة المصارف على التحكم في إدارة المخاطر المصرفية أوصت الدراسة باتباع سياسات دقيقة لإدارة هذه المخاطر والامتثال للتشريعات البنكية. هذا ومن أجل تحسين الأداء المالي للمصارف التي اشتملتها الدارسة يفضل تحسين استراتيجيات إدارة السيولة.

الكلمات المفتاحية: السيولة، المخاطر المصرفية، المصارف التجارية، مؤشرات السيولة

Abstract:

This study aims to analyze and evaluate the explanatory power of liquidity indicators in determining risk trends and levels in commercial banks, focusing on three Algerian banks: the Agricultural and Rural Development Bank, the Algerian Foreign Bank, and the National Bank of Algeria. To achieve this, the study relied on a descriptive methodology suitable for its nature, and financial data were collected from the official websites of these banks to study liquidity indicators and their risks. The results show that the Algerian Foreign Bank has the best liquidity indicators, reflecting its efficiency in liquidity management and reducing banking risks. The National Bank of Algeria excels in asset utilization, enhancing profitability and reducing risks, despite fluctuations in the credit facilities indicator. This study also highlighted the importance of banking liquidity in stabilizing the banking system. To enhance the banks' ability to manage banking risks, the study recommended adopting precise risk management policies and complying with banking regulations. To improve the financial performance of the banks included in the study, it is preferable to enhance liquidity management strategies.

Keywords: Liquidity, Banking Risks, Commercial Banks, Liquidity Indicators

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر	
إهداء	
الملخص	**II**
فهرس المحتويات	**IV**
فهرس الجداول	**VII**
فهرس الأشكال	**IX**
قائمة الملاحق	**XI**
مقدمة عامة	**أ-ج**
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: الخلفية النظرية للسيولة المصرفية	**08**
المطلب الأول: مفهوم السيولة المصرفية	**08**
المطلب الثاني: نظريات إدارة السيولة وأبعادها	**09**
المطلب الثالث: قياس مؤشرات السيولة المستخدمة ومصادرها	**11**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لمخاطر المصرفية	**14**
المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية	**14**
المطلب الثاني: تصنيف المخاطر المصرفية	**16**
المطلب الثالث: مؤشرات قياس المخاطر المصرفية.	**18**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة.	**19**
المطلب الأول: دراسات باللغة العربية	**20**
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	**25**
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	**31**
خلاصة الفصل	**33**

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات السيولة ومستويات المخاطر في المصارف التجارية محل الدراسة (بنك الفلاحة وتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري).	
تمهيد	**35**
المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة (بنك الفلاحة وتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري).	**36**
المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك محل الدراسة	**36**
المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك محل الدراسة	**39**
المبحث الثاني: التحليل المالي لمؤشرات السيولة والمخاطر المصرفية	**42**
المطلب الأول: مؤشرات السيولة المصرفية بالمصارف محل الدراسة	**42**
المطلب الثاني: مؤشرات المخاطر المصرفية بالمصارف محل الدراسة	**55**
المطلب الثالث: مقارنة وتحليل النتائج بين البنوك محل الدراسة	**59**
خلاصة الفصل	**68**
خاتمة	**70**
قائمة المراجع	**74**
الملاحق	**80**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BADR خلال الفترة من 2018 إلى 2022	42
02	جدول حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BEA خلال الفترة من 2018 إلى 2022	44
03	جدول حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BNA خلال الفترة من 2018 إلى 2022	45
04	جدول حساب نسب السيولة القانونية لبنك BADR خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022	46
05	جدول حساب نسبة السيولة النقدية لبنك BEA خلال الفترة من 2018 إلى 2022	48
06	جدول حساب نسبة السيولة النقدية لبنك BNA خلال الفترة من 2018 إلى 2022	50
07	جدول حساب نسبة التوظيف لبنك BADR خلال الفترة من 2018 إلى 2022	52
08	جدول حساب نسبة التوظيف لبنك BEA خلال الفترة من 2018 إلى 2022	53
09	جدول حساب نسبة التوظيف لبنك BNA خلال الفترة من 2018 إلى 2022	54
10	جدول مؤشر قياس الخطر بالنسبة لنقد والأرصدة المملوكة لدى بنك BADR	55
11	جدول مؤشر قياس الخطر بالنسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى بنك BEA	56
12	جدول مؤشر قياس الخطر بالنسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى بنك BNA	56
13	جدول مؤشر قياس الخطر بالنسبة للموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى بنك BADR	57
14	جدول مؤشر قياس الخطر بالنسبة للموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى بنك BEA	57
15	جدول مؤشر قياس الخطر بالنسبة للموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى بنك BNA	57
16	جدول مؤشر قياس الخطر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات لدى بنك BADR	58
17	جدول مؤشر قياس الخطر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات لدى بنك BEA	58
18	جدول مؤشر قياس الخطر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات لدى بنك BNA	59
19	جدول نسب الرصيد النقدي (2018_2022)	59
20	جدول نسب السيولة القانونية (2018_2022)	61
21	جدول نسب التوظيف (2018_2022)	62
22	جدول النقد والأرصدة المملوكة لدى المصرف إجمالي الموجودات (2018_2022)	64
23	جدول الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات (2018_2022)	65
24	جدول التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات (2018_2022)	66

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصنيفات المخاطر المصرفية	16
02	نسب الرصيد النقدي (2018_2022)	60
03	نسب السيولة القانونية (2018_2022)	62
04	نسب التوظيف (2018_2022)	63
05	نسب النقد والأرصدة المملوكة لدى المصرف إجمالي الموجودات (2018_2022)	65
06	نسب الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات (2018_2022)	66
07	نسب التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات (2018_2022)	67

قائمة الملاحق

رقم	العنوان
01	ميزانية الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2018- 2019
02	ميزانية الخصوم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2018- 2019
03	ميزانية الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2020- 2021
04	ميزانية الخصوم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2020- 2021
05	ميزانية الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2021- 2022
06	ميزانية الخصوم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2021- 2022
07	ميزانية الأصول لبنك الخارجي الجزائري لسنة 2018
08	ميزانية الخصوم لبنك الخارجي الجزائري لسنة 2018
09	ميزانية الأصول لبنك الخارجي الجزائري لسنة 2019
10	ميزانية الخصوم لبنك الخارجي الجزائري لسنة 2019
11	ميزانية الأصول والخصوم لبنك الخارجي الجزائري لسنة 2020
12	ميزانية الأصول والخصوم لبنك الخارجي الجزائري لسنة 2021
13	ميزانية الأصول والخصوم لبنك الخارجي الجزائري لسنة 2022
14	ميزانية الأصول للبنك الوطني الجزائري لسنة 2018
15	ميزانية الخصوم للبنك الوطني الجزائري لسنة 2018
16	ميزانية الأصول للبنك الوطني الجزائري لسنة 2019
17	ميزانية الخصوم للبنك الوطني الجزائري لسنة 2019
18	ميزانية الأصول للبنك الوطني الجزائري لسنة 2020
19	ميزانية الخصوم للبنك الوطني الجزائري لسنة 2020
20	ميزانية الأصول للبنك الوطني الجزائري لسنة 2021
21	ميزانية الخصوم للبنك الوطني الجزائري لسنة 2021
22	ميزانية الأصول للبنك الوطني الجزائري لسنة 2022
23	ميزانية الخصوم للبنك الوطني الجزائري لسنة 2022

مقدمة

تمهيد

تُعد المصارف التجارية جزءا حيويا من النظام المالي، إذ تلعب دورا محوريا في جمع الودائع وتقديم القروض وتوفير الخدمات المصرفية للعملاء. يعتمد نجاح المصارف في تحقيق أهدافها واستمراريتها على قدرتها في تحليل وفهم وإدارة المخاطر المالية بفعالية.

من بين الجوانب الأساسية التي تحظى باهتمام كبير في هذا السياق هو قدرة المصارف على تفسير مؤشرات السيولة وفهم توجهاتها ومستوياتها في تحليل المخاطر. تعكس مؤشرات السيولة القدرة الفعلية للمصرف على تلبية الاحتياجات المالية الفورية دون التأثير على أداء أعمالها اليومية. من خلال الفهم الدقيق لهذه المؤشرات وتحليلها، تستطيع المصارف تقييم مدى استعدادها لمواجهة التحديات المالية المحتملة وتخفيف المخاطر المرتبطة بها.

يشمل تحليل مؤشرات السيولة أيضا فهم العوامل الاقتصادية والمالية التي تؤثر عليها، مثل التغيرات في سياسات السوق وظروف الاقتصاد العامة. يعتبر هذا التحليل جزءًا أساسيا من استراتيجية إدارة المخاطر في المصارف، حيث يساعد في تحديد المواقف الاستراتيجية واتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة تقلبات السوق وضغوط السيولة.

بإيجاز، يمثل فهم وتحليل مؤشرات السيولة عنصرا جوهريا في استراتيجية المصارف التجارية لإدارة المخاطر وضمان استدامة أعمالها في بيئة السوق المالية المتغيرة.

إشكالية الدراسة

بناءا على ما سبق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

هل لمؤشرات السيولة القدرة التفسيرية في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة في المصارف التجارية؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي لابد من طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- كيف تساعد مؤشرات السيولة في تحديد توجهات المخاطرة المستقبلية؟

2- هل تستخدم المصارف محل الدراسة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري) المؤشرات والنسب المالية وتحليلها لتنبؤ بمخاطر السيولة؟

3- ما مدى دقة مؤشرات السيولة في التنبؤ بالمخاطر المصرفية؟

فرضيات الدراسة

سعيا منا للإجابة عن تساؤلات الدراسة تم بناء الفرضية الرئيسية التالية:

لمؤشرات السيولة ومستويات المخاطرة في المصارف التجارية، القدرة على تحليل التوجهات المستقبلية للمخاطر المصرفية.

وينبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

الفرضية الأولى: تساعد مؤشرات السيولة في تقديم تنبؤات دقيقة بشأن توجهات المخاطرة المستقبلية في البنوك الجزائرية من خلال توفير إشارات مبكرة حول التغيرات المحتملة في المخاطر المالية.

الفرضية الثانية: تعتمد المصارف الجزائرية محل الدراسة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والبنك الخارجي الجزائري، والبنك الوطني الجزائري) على تحليل المؤشرات والنسب المالية، مثل معدل السيولة العام ونسبة السيولة السريعة ونسبة تغطية السيولة، بشكل دوري ومنهجي لتحديد وتنبؤ بمخاطر السيولة المستقبلية وتحقيق استقرار مالي أفضل.

الفرضية الثالثة: مؤشرات السيولة دقيقة وموثوقة في التنبؤ بالمخاطر المصرفية في المصارف الجزائرية محل الدراسة(بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والبنك الخارجي الجزائري، والبنك الوطني الجزائري).

أهداف الدراسة

ترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- عرض وتحليل مفهوم السيولة المصرفية وابرز مكوناتها ونظريات إدارتها والتعامل معها في المنشآت قيد الدراسة.
- تقييم وتحليل مدى كفاءة إدارة السيولة في المصارف قيد الدراسة من خلال مؤشراتها.
- تحليل وتفسير مستويات المخاطرة التي تتعرض لها المصارف عينة الدراسة من خلال مؤشرات السيولة وبيان القدرة التفسيرية لتلك المؤشرات في الحكم على المخاطرة.
- تحليل وعرض طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والأمان من المخاطرة ومحاوله بيان العلاقة الرابطة بينهما كأهداف في المصارف التجارية.

أهمية الدراسة

تعتبر قدرة البنوك التجارية على فهم وتحليل مستويات السيولة وتوجهات المخاطرة أمرًا حاسمًا لضمان استمرارية عملياتها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. إذ تمثل السيولة المصرفية قاعدة لنجاح البنوك، بينما تعتبر إدارة المخاطر أساسية للحفاظ على استقرارها والتكيف مع التحديات المتغيرة في السوق المالية.

أسباب إختيار الموضوع

يمكن إيجاز أهم دوافع إختيارنا للموضوع لإعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل في:

- حب الاطلاع والبحث في مجال المصارف.
- توافق الموضوع مع طبيعة التخصص في المسار الجامعي.
- الرغبة في تقديم إضافة فيما يخص موضوع البحث من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مجموعة من البنوك التجارية الناشطة في الجزائر.
- الأهمية البالغة للتنبؤ المسبق بمخاطر السيولة في مجال العمل المصرفي.
- أهمية السيولة في المصارف التجارية و مالها من دور في تمويل الاقتصاد وإستقراره.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال السداسي الأول من السنة 2024.

الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة ميدانيا في البنك الخارجي الجزائري BEA، والبنك الوطني الجزائري BNA، والبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

الحدود الموضوعية: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطر ببعض المصارف التجارية في الجزائر وبالأخص البنك الخارجي الجزائري BEA، والبنك الوطني الجزائري BNA، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

منهج الدراسة

بهدف الإلمام ومعالجة الموضوع من مختلف جوانبه والإحاطة بكل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة فإننا اتبعنا في هذه الدراسة منهج الوصفي لفحص القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة في المصارف التجارية.

صعوبات الدراسة

من المعلوم أن لكل دراسة أو بحث صعوبات وعقبات تختلف باختلاف الموضوع وبيئة وزمن الدراسة، وعليه بات بإمكاننا إحصاء الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة إنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيمه بدورها إلى شقين:

صعوبات متعلقة بالجانب النظري تتمثل في:

- التكرار الكبير الملاحظ على المراجع وخاصة العربية منها كونها تحمل تقريبا نفس المعلومات ومن نفس المنظور.

صعوبات متعلقة بالجانب التطبيقي:

لقد تعرضنا خلال إنجاز الجانب التطبيقي إلى جملة من العقبات والصعوبات التي قد تؤثر على مخرجات الدراسة ونجملها في:

- رفض البنوك العامة التعاون مع الطلبة وخاصة الطلبة الراغبين في دراسات تحتاج إلى معلومات قد تعتبر من طرف المسؤولين حساسة.
- غياب الوعي بأهمية الدراسة من قبل بعض مسيري البنوك واختلاق الأعذار والعقبات بغية إبعاد الطلبة عن البنك، إذ أصبح منح القوائم المالية وقبول التربصات يعتمد على الوساطة بدل أهمية الموضوع والإضافة التي سيقدمها الطالب ببحثه التي قد لا ينتبه لها المسيرين، إذ أن البنك أصبح ملكية خاصة في نظر بعض المسيرين.

- تعقيدات في تحليل البيانات: تتطلب مؤشرات السيولة تحليلا عميقا ودقيقا لفهم تأثيرها على توجهات المخاطر ومستوياتها في البنوك، مما يتطلب مهارات تحليلية عالية وفهماً عميقاً للقوانين والمتطلبات المصرفية.

هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، ومحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى فصلين وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الجانب النظري والذي جاء بعنوان "الإطار النظري والدراسات السابقة ". تم التطرق في المبحث الأول منه إلى الخلفية النظرية للسيولة المصرفية، حيث تم تعريف السيولة المصرفية وأهميتها، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات السيولة المختلفة. كما تناولنا في المبحث الثاني الاطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية، حيث تم تعريف المخاطر المصرفية وتصنيفها إلى أنواع مختلفة، مع استعراض استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية. أما في المبحث الثالث، فقد تمحور حول استعراض الدراسات السابقة لمتغيري الدراسة، السيولة والمخاطر المصرفية، مع التركيز على أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات وكيفية الاستفادة منها في إطار البحث الحالي.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي تم تخصيص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة، والذي جاء بعنوان "تحليل مؤشرات السيولة ومستويات المخاطر في المصارف التجارية محل الدراسة ،وسعينا في المبحث الأول منه إلى تقديم البنوك محل الدراسة، وهي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، والبنك الوطني الجزائري، حيث تم استعراض نبذة تاريخية ومعلومات أساسية عن كل بنك. في المبحث الثاني، تم التركيز على تحليل البيانات المالية لمؤشرات السيولة في هذه البنوك، حيث تم جمع البيانات وتحليلها لتحديد مؤشرات السيولة المختلفة ومقارنتها بين البنوك الثلاثة. وفي الأخير، تم تحليل و تبيان تأثير القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة على المخاطر المصرفية، من خلال دراسة العلاقة بين السيولة والمخاطر المصرفية وتفسير النتائج المالية المستخلصة.

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الخلفية النظرية للسيولة المصرفية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لمخاطر المصرفية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة.

تمهيد:

يعد موضوع السيولة والمخاطر المصرفية من الموضوعات التي نالت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والكتاب، حيث يسعون إلى فهم طبيعة العلاقة بينهما وكيفية تحقيق التوازن. تعتبر السيولة هدفا أساسيا تسعى المصارف التجارية إلى تحقيقه، وفي الوقت نفسه تسعى إلى تحقيق مستويات من الأمان لتجنب المخاطر. والمصارف عند مزاولة نشاطها قد تتعرض لخسائر بسبب احتفاظها بسيولة تفوق حاجتها.

مع تزايد حجم الأنشطة المصرفية وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على الأسواق والمؤسسات المالية العالمية، ودخول رؤوس الأموال واستخدامات مالية جديدة، وظهور أزمات مالية عالمية، أصبحت التحديات أمام المهتمين بالسياسات المالية والمصرفية أكثر تعقيدا. لذا أصبح من الضروري أن تكون لدى المصارف القدرة على الوفاء بالالتزامات المصرفية أمام المودعين والمستثمرين والمقترضين خلال الأزمات المالية. ولا يكون هذا إلا بتعظيم الأرباح وتخفيض التكاليف لتفادي المخاطر وتوفير المعلومات الملائمة عن البدائل المتاحة وقياس حجم المخاطر.

وبغية الإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع، قمنا بتقسيم الفصل الأول من هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث. خصصنا المبحث الأول لعرض الخلفية النظرية للسيولة المصرفية من حيث المفهوم والأهداف والأهمية، مع ذكر أهم نظرياتها ومؤشراتها. أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لعرض الإطار المفاهيم للمخاطر المصرفية من حيث المفهوم والأهداف والأهمية، مع ذكر أهم تصنيفات ومؤشرات المخاطر المصرفية. وجاء المبحث الثالث لإبراز أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: الخلفية النظرية للسيولة المصرفية.

في عالم الأعمال المعاصر، تعد السيولة المصرفية أمرا حيويا لاستمرارية النشاط المصرفي وللحفاظ على ثقة العملاء في النظام المالي. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى استكشاف مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها، بالإضافة إلى محاولة الإلمام بالنظريات المتعلقة بهذا المصطلح. كما سيتم استعراض العوامل المؤثرة على مستويات السيولة المصرفية، ودراسة هذه المستويات من خلال مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تضمن استمرارية الأعمال وتقليل المخاطر المالية.

المطلب الأول: مفهوم السيولة المصرفية

في عالم البنوك والمؤسسات المالية، يُعتبر مفهوم السيولة المصرفية من الأمور الحيوية التي تحدد استقرار واستمرارية العمليات المالية، وهذا مما يتيح لنا من خلال هدا المطلب التعرف على تعريف السيولة وأهميتها وأهدافها.

أولا: تعريف السيولة المصرفية

هو مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية وهي تعني القدرة على تلبية وإيفاء التزامات المصرف بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر. (السادة، ناظم، و سعيد، 2008، صفحة 121)

وهنالك من يعرف السيولة المصرفية على أنها الفرق بين الموارد المتاحة للمصرف والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارفة عليها. (أحمد ن.، 2013، صفحة 303)

وتعرف أيضا على أنها الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة فضلا عن موجودات مالية يغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة. (خان و أحمد ، 2003، صفحة 240)

وبشكل عام تعرف السيولة المصرفية على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسائر (خان و أحمد ، 2003، صفحة 240)

من خلال ما سبق نستنتج أن مصطلح السيولة المصرفية يمكن تعريفه بأنه عنصراً أساسياً في الحفاظ على استقرار المصارف وقدرتها على تلبية التزاماتها المالية المتوقعة وغير المتوقعة، مما يساهم في تعزيز الثقة بين البنوك وعملائها وفي استمرارية عملياتها المالية بشكل عام.

ثانيا: أهمية السيولة المصرفية

إن المصرف يحتاج دائما إلى السيولة من أجل مواجهة السحوبات المودعين لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة استثمارية. لذلك تظهر أهمية السيولة فيما يلي: (صادق، 2009، صفحة 376)

- ✓ انها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة والمحللين.
- ✓ انها تشكل تعزيزا لثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم وتؤكد لهم بأنه قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.
- ✓ تؤكد قدرة المصرف على الوفاء بالإلتزامات والتعهدات الملتزم بها.
- ✓ تجنب المصرف دفع تكلفة أعلى للأموال.
- ✓ تجنب المصرف اللجوء إلى الإقتراض من البنك المركزي.
- ✓ تجعله المصرف لايقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الإيفاء بالتزاماته.

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية حيث لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف. (فلاح و الدوري ، 2000، صفحة 71)

ثالثا: أهداف السيولة المصرفية

توصف نتائج السيولة النقدية أنها من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مستوى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد وعليه فإن السيولة النقدية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لدى المصارف التجارية من بينها ما يلي: (النعيمي عدنان تايه ، 2008، صفحة 21)

- ✓ تقييم الوضع المالي والنقدي للمصرف.
- ✓ تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل.
- ✓ تحديد انحرافات الأداء عن المخطط وتشخيص ومعالجة أسبابها...
- ✓ الاستفادة من نتائج التحليل لتعدد التدفقات النقدية والخطط المستقبلية.
- ✓ التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه المصرف.
- ✓ تعتبر السيولة النقدية مصدر المعلومات الكمية والنوعية للمتخذ القرار.

أما السيولة الشبه نقدية وهي الأصول التي يمكن تصنيفها أو بيعها أو رهنها ومنها أذونات الخزينة، الكمبيالات المخصومة، أوراق مالية من الأسهم والسندات وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، حيث تتصف هذه الأصول بقصر اجل استحقاقها وإمكانية التصرف السريع بها سواء بالبيع أو الرهن ومن الجدير بالذكر أن هذه الأصول كلما كانت حكومية، أو مضمونة من قبل الحكومة كانت أكثر سيولة. (الزيدانين جميل، 1999، صفحة 155)

المطلب الثاني: نظريات إدارة السيولة وأبعادها

تتداخل أبعاد السيولة المصرفية مع مجموعة من النظريات الأساسية التي تشكل إطاراً نظرياً لفهمها بشكل أعمق. ترتبط هذه النظريات بالسيولة المصرفية من منظور متعدد الأبعاد، مما يساهم في توجيه

الاهتمام نحو فهم كيفية تأثير العوامل المختلفة على قدرة البنوك على تلبية التزاماتها المالية، سنقوم من خلال هذا المطلب بالتركيز على أهم النظريات إضافة إلى أبعاد السيولة المصرفية.

أولا: نظريات إدارة السيولة المصرفية: هناك عدد من نظريات إدارة السيولة ندكر منها ما يلي: (يعقوب، 2017، الصفحات 35-36)

1/ **نظرية الدخل المتوقع:** عندما طرحت هذه النظرية للسيولة، كانت محاولة لنقل إدارة السيولة من مفهوم التركيز إلى القروض التجارية القصيرة وعلى الضمانات المقدمة لها لتأمين سيولة الأصول، إلى مفهوم يربط بين السيولة ونوعية القروض، من خلال التزامن بين مواعيد استحقاق القروض، ومواعيد تحقق الدخل للمقترض.

ولا تتعارض هذه النظرية مع نظريات السيولة الأخرى، لكنها عززت فكرة الربط بين موعد الوفاء وتحقق الدخل، بالإضافة إلى تركيز شديد على نوعية المقترض باعتبار أن قدرته على الوفاء هي العامل الأهم في تعزيز السيولة.

أهم ما في النظرية، نقلها الاهتمام بإدارة السيولة إلى اهتمام بحالة العملاء دون اهتمام كبير بالأصول الأخرى بما فيها الأوراق المالية، وذلك لتدني الأهمية النسبية للأصول الأخرى ضمن الموجودات. وهنالك الكثيرون ممن يؤيدون هذا التوجه ويعتبرونه وجها عقلانيا يتطابق مع النمو الكبير في حجم القروض.

2/ **نظرية الاقتراض من البنك المركزي:** يعتبر البنك المركزي المقرض الأخير للجهاز المصرفي، تلجأ إليه المصارف لمدها بالسيولة اللازمة عند الحاجة إليها في حالات الضيق الموسمي وفي أوقات الأزمات الطارئة، إما عن طريق عملية إعادة الخصم أو الاقتراض المباشر.

وأهم ما يميز هذا المصدر أنه مؤقت، حيث يقدم إلى أن تقوم المصارف بتعديل أوضاعها وتجاوز فترة الأزمة وبعدها يتم تسديده، إذ أن البنك المركزي ليس مصدرا دائما للسيولة للجهاز المصرفي.

3/**نظرية القرض التجاري:** تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، أو لغاية تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح، وطبقا لهذه النظرية فإن المصارف لا تقترض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في سيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من التجار الذين يحتاجون إلى تمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة، ويؤخذ على هذه النظرية:

1- فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من المساهمة في مشاريع البنية التحتية، والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي.

2- حيالها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية وزيادة خطوط الإنتاج وإعادة تجهيزها بالآلات الحديثة، وذلك لطول فترة هذه القروض وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.

3- لك تأخذ هذه النظرية بنظر اعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع التجارية لا يتم سحبها جميعها في وقت واحد، بل إن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة. أما بالنسبة لودائع التوفير، فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر، تجعلها تتمتع بالثبات النسبي.

ثانيا: أبعاد السيولة المصرفية

تمثل السيولة المصرفية عنصرًا حيويًا في استقرار وفعالية النظام المصرفي. تتجاوز أهمية السيولة حدود البنوك الفردية لتؤثر على الاقتصاد ككل، حيث تعكس قدرة المؤسسات المالية على تلبية الالتزامات الفورية والمستقبلية. تعكس أبعاد السيولة المصرفية التوازن الدقيق بين الأصول والخصوم، والإدارة الحكيمة لتدفقات النقد، وضمان القدرة على تلبية احتياجات العملاء والمستثمرين. يتطلب تحقيق هذا التوازن الاستفادة من مجموعة من الاستراتيجيات والأدوات المالية التي تسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتعظيم العوائد مع تقليل المخاطر، وللسيولة ثلاثة أبعاد تتمثل في: (الرؤوف، 2013، صفحة 303)

الوقت: وهو السرعة التي يمكن خلالها تحويل الموجودات إلى نقد.

التكلفة: هي التضحيات المالية والأخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

المخاطرة: وهي احتمال هبوط قيمة تلك الموجودات أو احتمالية تقصير أو إهمال.

المطلب الثالث: قياس مؤشرات السيولة المستخدمة ومصادرها

تقدم دراسة قياس مؤشرات السيولة المصرفية ومصادرها نظرة شاملة على كيفية تقييم قدرة البنوك على تلبية التزاماتها المالية الفورية. يعد فهم هذه المؤشرات ومصادر السيولة أمرًا أساسيًا لضمان استقرار النظام المالي. يُظهر هنا الأهمية المتزايدة لتقييم السيولة المصرفية وكيفية تأثيرها على قدرة البنوك على البقاء في السوق وتحقيق الاستقرار المالي.

أولا: قياس أهم مؤشرات السيولة المصرفية

تعكس مؤشرات ونسب السيولة مدى قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. ومن أهم هذه النسب ما يلي:

- **نسب الرصيد النقدي:**

تشير هذه النسب إلى مقدار كفاية الأرصدة النقدية للمصرف بمختلف أنواعها، بما في ذلك النقد الموجود لدى المصرف المركزي والصندوق بالإضافة إلى الأرصدة السائلة الأخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف في مواجهة الالتزامات، وتحسب وفق المعادلة التالية: (بونيهي، 2016، صفحة 217)

$$\frac{\text{الرصيد لدى المصرف المركزي + النقدية بخزينة المصرف}}{\text{اجمالي الودائع + أخرى إلتزامات}} \times 100$$

حيث يقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) وتبين المعادلة أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي كلما زادت قدرة المصرف تأدية الالتزامات التي عليه في مواعيدها، إلا أن زيادة هذه النسب على الحد الملائم ينعكس سلبا على العائد الذي يمكن أن يحصل عليه المصرف وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تعود على المصرف بعوائد مالية.

- **نسبة الاحتياطي القانوني:**

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى المصرف المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف. ويحدد المصرف المركزي هذه النسبة وفقا للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ المصرف المركزي إلى تغيير هذه النسب تبعا لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في تأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، فإنه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس فإنه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج مشكلة التضخم المالي مثلا، فإنه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وهكذا يمكن حساب هذه النسبة رياضيا من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى المصرف المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة التالية: (دريدي، 2018، صفحة 146)

$$\frac{\text{النقد لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع ما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت قدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية.

- **نسبة السيولة القانونية:**

تمثل هذه النسب مقياسا لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية، الأرصدة النقدية والأرصدة الشبه نقدية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على الصرف في جميع الظروف وحالات المصرف، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقويم كفاية إدارة السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة التالية: (أدبوب سارة، 2020، صفحة 86)

$$\frac{\text{الرصيد لدى المصرف المركزي + النقدية بخزينة المصرف + أصول نقدية أكثر سيولة}}{\text{إجمالي ودائع + أخرى إلتزامات}} \times 100$$

- **نسبة توظيف الأموال:**

تشير نسبة توظيف الأموال على قدرة المصرف الائتمانية، ومعرفة اتجاهاته الائتمانية، وهذه النسبة تستند إلى معايير وشروط لا يمكن تجاوزها من قبل المصرف، مع أهمية وضع المخططات المالية اللازمة لتغطية فتح الائتمان مع ملاحظة القدرة الائتمانية للمقترض وقدرته على إعادة دفع الالتزامات للجهة المانحة، باستخدام خطط ومؤشرات ائتمانية واضحة، وتوضح مدى استخدام المصرف للودائع في تلبية حاجات الزبائن من الاستثمارات، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المصرف في منح القروض جديدة، وتحسب بالمعادلة تالية: (محمد نواف عابد، 2019، صفحة 118)

$$\text{نسبة توظيف الاموال} = \frac{\text{(السلف و القروض)الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

ثانيا: مصادر السيولة المصرفية

تنقسم مصادر السيولة المصرفية إلى قسمين هما: (عابد، 2018، الصفحات 224-225)

1/ السيولة الداخلية: وتنقسم إلى قسمين هما

أ. **الاحتياطي الأول (الأساسي):** عبارة عن الأرصدة النقدية التي تستعملها المصارف لأغراض التشغيل العادية، زيادة على الاحتياطات القانونية المقررة.

ب. **الاحتياطي الثاني:** يتكون من الفوائض الاحتياطية والأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل، والأوراق المالية الأخرى، شرط أن تكون ذات نوعية ممتازة، ومخاطر الإفلاس فيها منخفضة، وقابلة للبيع السريع دون خسارة والغاية من الاحتياطي الثاني تتحقق في:

- ✓ توفير السيولة الموسمية.

- ✓ الزيادة غير المتوقعة في الطلب على القروض.
- ✓ التطورات غير العادية في السوق ذات العمق البسيط.

ت. **الاحتياطي الثالث للسيولة:** إن غاية هذا الاحتياطي توفير السيولة على المدى الطويل، كزيادة الطلب على القروض وتراجع الودائع، ويشمل هدا الاحتياطي الأوراق المالية الحكومية التي تتراوح مدتها ما بين سنة أو سنتين.

ث. **احتياطي الاستثمار**: إن الغاية من هذا الاحتياطي تحقيق الدخل بالدرجة الأولى والسيولة بالدرجة الثانية، ويتكون هذا البند من الأوراق المالية متوسطة وطويلة الأجل.

2/ السيولة الخارجية

كبديل لعملية خزن السيولة داخل ميزانية المصرف طورت المصارف في مطلع الستينات أسلوبا لإدارة السيولة، يسمى إدارة المطلوبات، وقد تزامن ظهور هذا الأسلوب وتطوير فكرة شهادات الإيداع في مطلع الستينات التي كانت وما زالت إحدى أهم أدوات هذا الأسلوب، والفوائض الاحتياطية أو ما يسمى في الولايات المتحدة باسم FUNDS FED الدولار الأوروبي، واتفاقيات البيع وإعادة الشراء، وتتحدد الجرأة التي يتبعها المصرف في إدارة خصومه وكذلك مخزونه من السيولة، بمدى الموازنة بين المخاطر والمردود، فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، لكنها في الوقت نفسه، تركز على زيادة السيولة المخزونة، ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف، وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزها الائتماني، ومن أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاؤها لمصرف مرونة في إدارة جانبي ميزانياته، كما أجبرت الإدارة على الاهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة. (عابد، 2018، الصفحات 224-225)

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للمخاطر المصرفية

إن التطور السريع في مجال العمل المصرفي والتقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في مختلف الأنشطة، وظهور منتجات مصرفية ومالية جديدة نتيجة التطور وتزايد حجم الأنشطة المصرفية، جعلها تواجه أنواع مختلفة من المخاطر المصرفية، وأصبح الاهتمام بهذه المخاطر واضحة ولاسيما بعد الأزمات المالية الكبرى، كما أن المخاطر تتأثر بحجم وطبيعة أنشطة العمل المصرفي لذلك جاء هذا المبحث ليوضح لنا مفهوم المخاطر المصرفية وتصنيفاتها وأهم مؤشرات قياس المخاطر المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

اختلف الباحثون والكتاب في تعريف الخطر حيث كل يعبر عن وجهة نظره، قبل التعرض لمختلف تعاريف المخاطر المصرفية يجدر بنا الإشارة إلى تعريف الخطر بشكل عام، وكيفية التعامل مع المخاطر بفعالية في البيئة المصرفية المتغيرة.

أولا: تعريف الخطر

لغة: المخاطرة في اللغة تقترب من معنى المجازفة وعدم التأكد، والتردد بين الرفع والخفض، بمعنى التعامل والتقابل. (محمد، 2010، صفحة 26)

اصطلاحا: يعرف الخطر على أنه الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين. (منال، 2017، صفحة 306)

ثانيا: تعريف المخاطر المصرفية

لقد تعددت تعاريف المخاطر المصرفية، واختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطر والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه والزاوية التي ينظر منها، وفيما يلي عرض لأهم هذه التعاريف:

عرفت المخاطر المصرفية بأنها احتمال تعرض المصرف إلى خسارة غير متوقعة وغير مخططة أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين. (أحمد و أخرون، 2020، صفحة 27)

ويمكن تعريفها أيضا بأنها حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بالنتائج المراد تحقيقها والتي تؤثر على أداء المؤسسة المالية عموما (اسماعيل و وأخرون، 2020، صفحة 37)

كما تعرف على أنها:" ظواهر وأحداث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلبيا على استمرارية المؤسسة البنكية. (زوينة، 2019، صفحة 122)

بناءً على هذه التعريفات، يمكن تقديم تعريف شامل للمخاطر المصرفية على النحو التالي:

المخاطر المصرفية هي احتمال تعرض المؤسسات المالية لخسائر غير متوقعة أو تذبذب في العوائد المتوقعة نتيجة عوامل غير مؤكدة يمكن أن تؤثر سلبًا على أداء المؤسسة واستقرارها، مهددةً تحقيق الأهداف المرجوة واستمرارية العمليات المصرفية.

ثالثا: خصائص المخاطر المصرفية

يمكن إيجاز خصائص المخاطر المصرفية بالآتي:

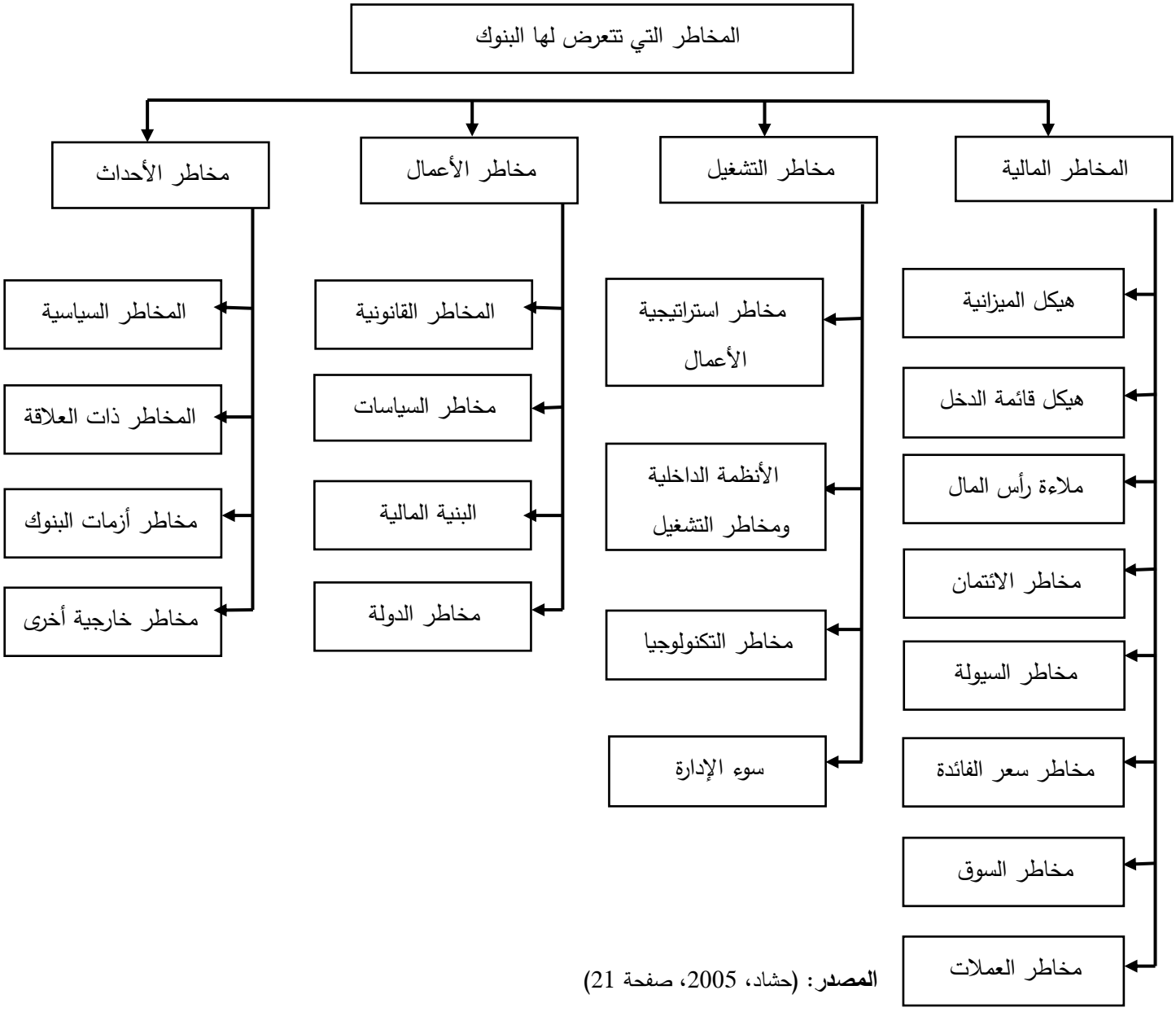
- المخاطر ترتبط بالمستقبل لأن نتائجها تظهر لاحقا.
- المخاطر حالة تعتمد على كمية المعلومات المتوفرة، ومقدار مساهمة المعلومات في إزالة الشك حول الموضوع المرتبط بالمخاطر.
- المخاطر ترتبط بعدم التأكد لانها تتأثر بما يمكن أن يحدث لاحقا من أحداث مستقبلية غير معروفة بالرغم من إمكانية التنبؤ بهذه الأحداث إلا أنها غير مؤكدة، ولذلك يمكن ان تؤثر عليها وعلى القرارات المرتبطة بها.

- المخاطر ترتبط بمتخذ القرار وبأحكامه الشخصية وبمقدار تحليله للموضوع وخبرته وعمله في مجال المخاطرة .
- المخاطرة كمفهوم ترتبط بموضوع تخمينات حول العائد المطلوب تحقيقه.

المطلب الثاني: تصنيف المخاطر المصرفية

هناك عدة مقاييس تصنف على أساسها المخاطر التي تواجهها البنوك. فطبق التقسيم الكلاسيكي تصنف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى أربعة أنواع رئيسية هي: المخاطر المالية، مخاطر تشغيلية، مخاطر الأعمال ومخاطر الأحداث.

الشكل رقم (1): تصنيفات المخاطر المصرفية



المصدر: (حشاد، 2005، صفحة 21)

يوضح الشكل رقم (1) تصنيفات المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك، مقسمة إلى أربع فئات رئيسية تتمثل في: المخاطر المالية، مخاطر التشغيل، مخاطر الأعمال، ومخاطر الأحداث. تشمل المخاطر المالية عناصر مثل هيكل الميزانية، ملاءة رأس المال، مخاطر الائتمان، السيولة، سعر الفائدة، السوق والعملات. تغطي مخاطر التشغيل مجالات مثل الاستراتيجية، الأخطاء الداخلية، التكنولوجيا، وسوء الإدارة. تشمل مخاطر الأعمال المخاطر القانونية، السياسات، البنية المالية، ومخاطر الدولة. وأخيرًا، تتضمن مخاطر الأحداث المخاطر السياسية، العلاقات، أزمات البنوك، والمخاطر الخارجية الأخرى. يسلط هذا التصنيف الضوء على تعقيد وتنوع المخاطر التي تواجهها البنوك، مما يتطلب استراتيجيات إدارة فعالة لضمان الاستقرار المالي واستمرارية العمليات.

أما من الناحية العلمية فقد صنفت المخاطر التي تواجه البنوك إلى صنفين أساسيين هما:

1-التصنيف على أساس إرتباط الخطر بالمؤسسة المصرفية: وفقا لهذا المعيار صنفت المخاطر إلى نوعين هما،المخاطر النظامية (أو العامة) ومخاطر غير نظامية (أو خاصة). (نجار، 2014، صفحة 52)

1/**المخاطر النظامية:** تسمى بالمخاطر العامة وهي المخاطر التي تطرأ على السوق الذي تعمل فيه المصارف، وهي تصيب جميع المصارف العاملة في السوق، وهي ذلك الجزء الذي لا يمكن التخلص منه بالتنويع في المحفظة والتي ترتبط بالحركات العامة في أسواق الأسهم وبالتالي لايمكن تجنبها، ان هذه المخاطر لا يمكن تجنبها لأنها تنجم عن التغيرات الاقتصادية العامة مثل التغير في النشاط الاقتصادي العام وعلى وفق هذا التصنيف فإن المخاطر النظامية هي المخاطر الناجمة عن تقلبات الظروف الاقتصادية العامة التي تؤثر على الصناعة المصرفية كافة، وتمتاز المخاطر النظامية بالخصائص التالية: (ريتشارد و واخرون ، 2002، صفحة 101)

- ✓ تنشأ بفعل عوامل مشتركة تشمل نظام الاقتصادي كله.
- ✓ تؤثر في جميع المصارف والشركات العامة فهي تصيب كل الإستثمارات.
- ✓ لايمكن تجنبها بالتنويع ولكن يمكن الحد من حدتها من خلال العائد المتوقع.

ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالإضرابات العامة او حالات الكساد أو التضخم أو ارتفاع معدات أسعار الفائد.

2/ **المخاطر غير النظامية:** وهي عبارة عن المخاطر المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعية ما، او هي ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة، وهي تنشأ عادة نتيجة ظروف معينة مثل ضعف إدارة البنك، الإضرابات العمالية، الأخطاء الإدارية وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة مما يؤثر على عوائد البنك. وبالتالي فإن المخاطر الخاصة يمكن التنبؤ بها على نحو مستقل، ويمكن كتابتها في شكل معادلة كما يلي: (نجار، 2014، صفحة 52)

المخاطر الكلية = المخاطر النظامية+ المخاطر غير النظامية

وتجدر الإشارة إلى أن النصيب الأكبر من المخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية، لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها. كما انه يمكن التقليل من المخاطر غير النظامية عن طريق التنويع، وهو مالا يسمح به في حالة المخاطرة النظامية.

2- التصنيف على أساس مصدر الخطر: وفقا لهذا المعيار تم تصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين رئيسيين هما، المخاطر المالية ومخاطر التشغيل(العمليات). (نجار، 2014، صفحة 52)

1/ **المخاطر المالية:** المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلا. أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن التغيرات غير مؤكدة. بمعنى ان الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج بما يخلف خسائر قابلة للقياس الكمي، ويتميز بخاصيتين هما:

- ✓ قيمته في المستقبل غير معلومة.
- ✓ قيمته في المستقبل تنطوي على إحدى النواتج المحتملة التالية:
  - النتيجة موجبة: حينما تكون القيمة الفعلية للخطر أفضل من القيمة المتوقعة.
  - النتيجة محايدة: حينما تكون القيمة الفعلية للخطر مساوية تماما للقيمة المتوقعة.
  - النتيجة سالبة: حينما تكون قيمة الخطر الفعلية أسوء من القيمة المتوقعة.

ومن أهم المخاطر المالية المصرفية نجد مخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر السوق، مخاطر التضخم ومخاطر محفظة الأوراق المالية ..الخ.

2/ **المخاطر التشغيلية:** المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن إختلال في الأنظمة الداخلية لمصرف كنظام المعلومات والنظام المحاسبي والأنظمة المعلوماتية. كما أنها يمكن أن تنشأ نتيجة لإرتكاب الأخطاء او الغش من طرف الأفراد العاملين بالمصرف أو عدم احترتامهم لآداب واخلاقيات المهنة. (نجار، 2014، صفحة 52)

المطلب الثالث: مؤشرات قياس المخاطر المصرفية.

هناك مجموعة من المؤشرات لقياس المخاطر المصرفية منها المؤشرات الخاصة بالمخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الصرف وهي: (دريدي، 2018، الصفحات 146-147)

- **النقد و الأرصدة المملوكة لدى المصرف إجمالي الموجودات:**

$$\frac{\text{النقد و الارصدة المملوكة لدى المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

يعد هذا المؤشر واحد من المعايير المستخدمة لقياس مخاطر السيولة في المصارف إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى إنخفاض المخاطر على إعتبار ان ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف إلتزاماته المختلفة.

- **الموجودات النقدية والاستثمارات إلى اجمالي الموجودات:**

$$\frac{\text{الموجودات والنقدية الإستثمارات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى إنخفاض المخاطر على إعتبار ان ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة.

- **التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات:**

$$\frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

يعد هذا المؤشر واحد من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجترية ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على إعتبار ان ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادتها من قبل المقترضين في مواعدها المحددة.

- **الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة:**

$$\frac{\text{الموجودات الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة}} \times 100$$

يقيس هذا المؤشر سعر الفائدة في المصارف فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد كان عائد المصرف اعلى إذا ارتفعت أسعار الفائدة والعكس صحيح

المبحث الثالث: الدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة.

في هذا المبحث سيتم استعراض الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوعاً مشابهاً أو مرتبطاً بالموضوع الحالي. يهدف هذا المبحث إلى فهم المنهجيات المستخدمة في الأبحاث السابقة ومناقشة النتائج التي توصلت إليها، وذلك لتحديد الفجوات في الأبحاث السابقة ومبررات أهمية الدراسة الحالية. عادةً يتم

تنظيم مبحث الدراسات السابقة بشكل منطقي يبدأ بتقديم نظرة عامة على المجال البحثي، ومن هنا سنتطرق لإبرام أهم الدراسات باللغة العربية و الأجنبية و جعلها مجال للمقارنة بين دراستنا الحالية وهذه الدراسات.

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

على مستوى هذا المطلب سنقوم بتقديم بعض الدراسات العربية التي تناولت كلا من السيولة المصرفية و المخاطرة.

1- دراسة بشير دريدي (2018) بعنوان: "قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة دراسة حالة مصرفالبركة للفترة (2010_2015)"، مقال علمي منشور في مجلة ***الدراسات الاقتصادية والمالية***، المجلد11، العدد1، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى قياس علاقة السيولة المصرفية بالعائد والمخاطر لمصرفالبركة الجزائري، باستخدام مصفوفة الارتباط الجزئي كأداة للقياس، وهذا لاختبار مدى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين المتغير التابع وهو معدلات العائد، ومعدلات المخاطرة والمتغير المستقل وهو مؤشرات السيولة المصرفية، وقد خلصت الدراسة التطبيقية إلى نتيجة أساسية مفادها هناك علاقة ارتباط قوية لبعض من مؤشرات السيولة مع مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطر.

توصلت الدراسة إلى أن إدارة السيولة في البنوك تعتبر أحد التحديات الرئيسية، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات السيولة والعائد المصرفي، مما يؤكد تأثير السيولة على قدرة البنوك على تحقيق العائدات. كما أوضحت الدراسة أن هناك تباينًا في أداء مؤشرات العائد بالنسبة لمؤشرات السيولة، مما يشير إلى تأثير متفاوت للسيولة على أداء البنوك. وأظهرت النتائج أيضًا أن مؤشرات السيولة مثل السيولة النقدية والقانونية والتسهيلات الائتمانية ترتبط بشكل وثيق بمؤشرات العائدات والاستثمارات للبنك. يبرز من هذه النتائج أهمية اتباع البنوك سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة بعناية، بما في ذلك التحفظ والامتثال للتشريعات القانونية والتوجيهات البنكية، لضمان الاستقرار المالي والثقة في النظام المصرفي.

2- دراسة فاروق فخاري ونورة زبيري (2018) بعنوان: "الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري". مقال علمي منشور في ***مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة***، المجلد2، العدد2، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

هدفت هذا الدراسة لمعالجة موضوع إدارة مخاطر السيولة البنكية وإشكالية التحكم فيها على مستوى البنوك حيث تم التعرض لمفاهيم وأبعاد السيولة البنكية، ثم القيام بتحليل آليات الإدارة السليمة لمخاطر السيولة، من خلال تحديد أهم الأساليب والأدوات الكمية المستخدمة في قياس مخاطر السيولة البنكية، إضافة إلى التعرض لآليات ومبادئ إدارة مخاطر السيولة وفقا لمقررات لجنة بازل الدولية في اتفاقيتها الثالثة، كما

هدف هذا البحث إلى محاولة الإشارة لأهم المبادئ الاحترازية التي تقوم عليها عملية إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة: أولاً، أظهرت أهمية مخاطر السيولة في النظام المصرفي، حيث يمكن أن تؤدي إلى خسائر كبيرة وحتى انهيار البنوك.

ثانياً، تبين أن البنوك تستخدم مجموعة متنوعة من الأدوات لقياس هذه المخاطر والتحكم فيها. وثالثاً، أكدت الدراسة على تحديثات لجنة بازل الدولية في مبادئ إدارة مخاطر السيولة، وأهمية الأدوات الكمية الجديدة لقياسها. وأخيراً، أظهرت أهمية النظام البنكي في الجزائر في مواكبة التطورات في إدارة مخاطر السيولة، وذلك من خلال اعتماد النظام 04-11 لسنة 2011.

3- دراسة مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام (2018) بعنوان: "إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015". مقال علمي منشور في ***مجلة معارف***، المجلد14، العدد1، جامعة غرداية، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية، وتتبع أهمية هذه الدراسة من الهدف الأساسي للبنوك التجارية التي تسعى لتحقيقه والمتمثل في تعظيم الربحية فمن خلال الوظائف التي تقوم بها تتعرض لمخاطر السيولة.

توصلت الدراسة إلى أن إدارة مخاطر السيولة تلعب دورًا حيويًا في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية خلال الفترة 2006-2015، حيث تساهم الإدارة الفعالة لهذه المخاطر في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية. زيادة السيولة تقلل من المخاطر ولكنها تؤثر سلبًا على القدرة على تحقيق عوائد عالية، بينما تقليل السيولة يزيد من الربحية ولكنه يزيد أيضًا من المخاطر. وأوصت الدراسة بضرورة وجود إدارة متخصصة لمخاطر السيولة داخل البنوك، تكون مسؤولة عن تحديد وقياس ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر. كما أكدت على أهمية استخدام أسلوب الانحدار المتعدد وتحليل السلاسل المقطعية (Panel Data) للحصول على نتائج دقيقة وشاملة. وأوصت أيضًا بتطوير آليات وإجراءات فعالة لإدارة مخاطر السيولة، وتقديم التدريب والتوعية للعاملين في البنوك، وتعزيز استخدام التكنولوجيا في رصد وإدارة هذه المخاطر.

4- دراسة خوبيزي مريم (2018_2017) بعنوان: "إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية". أطروحة دكتوراه، تخصص مالية و بنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر الائتمانية والسيولة ووصف الممارسات السليمة المتخذة لإدارتها والتعامل معها، خاصة تلك المتعلقة بمخاطر السيولة على اعتبار أنها حظيت

بمعالجات خاصة في مقررات لجنة بازل الثالثة، وأيضا العمل على تشجيع البنوك لإقامة وتطوير هياكل إدارة مخاطر السيولة وإنشاء وحدات متخصصة في ذلك باستخدام مجموعة من المقاييس والتدقيق المستمر لممارسات السيولة ووضع خطط احتياطية لمواجهة الأزمات المفاجئة الطويلة او قصيرة المدى.

توصلت الدراسة عن عدة نتائج رئيسية. أولاً، أظهر انفتاح الأسواق وتحرير رؤوس الأموال في ظل العولمة المالية تأثيرات مهمة على الخدمات المصرفية والابتكارات المالية، لكن ذلك ترافق مع ضعف الرقابة المصرفية وعدم تطبيق مناهج محكمة لإدارة المخاطر. ثانياً، تبين أن إدارة المخاطر الائتمانية والسيولة تتطلب تطبيق منهجيات دقيقة للتعامل مع التعثرات والاختلالات المصرفية. ثالثاً، تحتاج الأطر التنظيمية والرقابية في الجزائر إلى تحسينات لمواكبة متطلبات العمل المصرفي الدولي. رابعاً، أكدت الدراسة أهمية الإصلاحات المصرفية الهيكلية التي تم تطبيقها في الجزائر عام 2014 لتحسين مطابقة متطلبات العمل المصرفي الدولي ورفع كفاءة النظام المصرفي. خامساً، أظهرت النتائج أن مخاطر السيولة تحتاج إلى تحليل مستمر وتعاون بين البنوك والبنك المركزي لضمان استمرارية العمليات المصرفية وتجنب العسر المالي. وأخيراً، أكدت الدراسة ضرورة إجراء تقييمات منتظمة للمخاطر المصرفية وتطوير القدرات الرقابية لمواكبة التغيرات في البيئة المالية العالمية، مما يعزز استقرار النظام المالي والمصرفي.

5- دراسة عائشة طبي (2016-2017) بعنوان: "إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة 2008-2014". أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات مالية ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة حقيقة الاختلاف في إدارة مخاطر السيولة بين البنوك التقليدية والإسلامية، والتعرف على مختلف الطرق والتقنيات المعتمدة في كل من البنوك التقليدية والإسلامية لإدارتها، كما هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مؤشرات مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة. أولاً، تبين أن البنوك الإسلامية لا تستطيع الاستفادة من تقنيات وأدوات إدارة الديون والاقتراض المستخدمة في البنوك التقليدية، ما يجعلها تواجه تحديات تنظيمية. ثانياً، من حيث المردودية الاقتصادية، أظهرت البنوك الإسلامية في الجزائر أداءً أفضل من نظيراتها التقليدية، بينما كان الوضع مختلفًا في ماليزيا. ثالثاً، حققت البنوك الإسلامية مستويات أعلى من المردودية المالية مقارنة بالبنوك التقليدية في الجزائر، في حين كان العكس صحيحًا في ماليزيا. وأخيرًا، لوحظ أن تأثير

مؤشرات مخاطر السيولة على المردودية الاقتصادية والمالية يختلف بين البنوك التقليدية والإسلامية، وكذلك بين الدول المختلفة.

6- دراسة خميسي قايدي وأمينة بن خزناجي (2016) بعنوان: "قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية دراسة حالة مصرفالمؤسسة العربية المصرفية للفترة 2008-2012". مقال علمي منشور في ***مجلة الابتكار والتسويق***، العدد 3، جامعة برج بوعريريج، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية، باستعمال نماذج قياسية، تتخذ الدراسة من مصرفالمؤسسة العربية المصرفية ميدانا لدراسة حالة وذلك باستعمال طريقة الفروقات المجمعة، طريقة الأصول/الخصوم المرجحة وطريقة الفروقات المتتابعة، ولقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية أقل تعرضا لمخاطر السيولة، وهذا لمحدودية نشاطاتها عالية المخاطرة.

توصلت الدراسة إلى أن البنوك الجزائرية، بما في ذلك بنك المؤسسة العربية (ABC)، تواجه مستوى منخفضًا من مخاطر السيولة خلال الفترة من 2008 إلى 2012، بسبب محدودية نشاطاتها عالية المخاطرة. وأظهرت فعالية النماذج القياسية المستخدمة، مثل طريقة الفروقات المجمعة، طريقة الأصول/الخصوم المرجحة، وطريقة الفروقات المتتابعة، في تقديم تقييم دقيق لمستوى السيولة ومخاطرها. أكدت الدراسة على أهمية الإدارة الفعالة للسيولة لتحقيق توازن بين السيولة والربحية، مما يعزز استقرار وأداء البنوك. وأبرزت دور السيولة في ميزانية البنوك كعنصر حيوي لتحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية، مشيرة إلى أن الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة يضمن استقرار البنك وقدرته على تلبية التزاماته المالية.

7- دراسة سعدي احمد حميد الموسوي (2015) بعنوان: "القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية". مقال علمي منشور في ***مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية المالية***، العدد17، جامعة بابل كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق.

سعت الدراسة إلى استعراض وتحليل مفهوم السيولة المصرفية، وأبرز مكوناتها، ونظريات إدارتها وآليات التعامل معها في المنشآت قيد الدراسة. كما تسعى إلى تفسير وتحليل مستويات المخاطرة التي تواجهها المصارف ضمن عينة الدراسة من خلال مؤشرات السيولة، وبيان مدى قدرة هذه المؤشرات على الحكم على المخاطرة.

أظهرت النتائج أن نسبة الرصيد النقدي يمكن أن تفسر مستويات المخاطرة في المصارف ضمن عينة الدراسة، حيث أن ارتفاع معدلات هذه النسبة يشير إلى تحسن في مستويات السيولة وانخفاض في المخاطرة، في حين أن نسب الرصيد النقدي المنخفضة ترتبط بمستويات أعلى من المخاطرة.

كما أظهرت الدراسة أن نسبة النقدية إلى مجموع الموجودات قادرة على تحليل وتفسير المخاطرة في المصارف التجارية، حيث أن المعدلات الأعلى من المعدل المعياري تشير إلى مستويات منخفضة من المخاطرة.

وتوضح النتائج أيضًا أن انخفاض نسبة التوظيف يرتبط بانخفاض مستويات المخاطرة في المصارف التجارية، وقد دُعم هذا الارتباط بالنتائج التحليلية.

بشكل عام، تشير النتائج إلى أن المعدلات المرتفعة لمؤشرات السيولة تعكس مستويات منخفضة من المخاطرة في المصارف التجارية. وأثبتت الدراسة صحة الفرضية التي تفيد بأن المؤشرات المعتمدة في تحليل السيولة المصرفية قادرة على تفسير وتحليل توجهات ومستويات المخاطرة في المصارف التجارية.

8- **دراسة نصر رمضان احلاسه (2013) بعنوان: "دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية**- مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الدور الذي تقوم به المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، و تحديد أهم الأدوات المستخدمة في قياس و تقدير مخاطر السيولة، و دور هيئات الرقابية في متابعة مخاطر السيولة، و إلقاء الضوء على أداء البنوك التجارية ومهامها من أجل معالجة و تخفيض تلك المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك التجارية.

ومن اهم النتائج التي خلصت إليها نجد:

- ✓ تستخدم البنوك التجارية المعلومات المحاسبية والمالية في التنبؤ بمخاطر السيولة.
- ✓ تقوم البنوك التجارية باستخدام أدوات قياس ونسب مالية للتعرف على السيولة المتوفرة لديها.
- ✓ يوفر الإفصاح العام الشفافية والموضوعية ويعزز الثقة بين المصرفوعملائه لما له أثر في تخفيض درجة مخاطر السيولة.
- ✓ تقوم الإدارة العليا والجهات الرقابية بمتابعة ومراقبة التقارير بشكل دوري للمساعدة على اكتشاف الانحرافات المتعلقة بوضع السيولة وتصحيحها.

9- **دراسة سيرين سميح أبو رحمه (2009) بعنوان:_"السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية"**. مذكرة ماجستير، قسم إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

هدفت هذه الدراسة التي تناولت السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة مركزة على الوقوف على طبيعة أبعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة والعائد والمخاطرة والعلاقة في ما بينهم (السيولة، العائد، المخاطرة)، حيث تم استخراج كل من مؤشرات السيولة والعائد والمخاطرة باستعمال

تحليل الإنحدار البسيط (معامل الإرتباط ومعامل التحديد) واختبار (T)، للوقوف على العلاقة بين متغيرات الدراسة الثلاث.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة و معدل العائد و كذلك ثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية و مؤشرات مخاطر السيولة، بالإضافة إلى أن جميع المصارف التجارية الفلسطينية تلتزم بتطبيق نسب السيولة المعمول بها.

10- دراسة عبد الحسين جاسم محمد الأسدي (2005) بعنوان: "إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطر دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية". مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

يعد موضوع إدارة السيولة أحد الموضوعات المهمة في المصارف التجارية، فعندما يكون هناك استخداما اقتصاديا لموارد المصارف فأن هذا يعني ام ثمة إدارة اقتصادية جيدة تعمل على استقرار المركز المالي للمصرف إذ تواجه المصارف التجارية مشكلة التوفيق بين أهداف المصرف المتمثلة بالربحية والسيولة والأمان، وهكذا فإن نشاط المصارف يتركز حول خلق نوع من الموائمة بين هذه الأهداف من خلال الاحتفاظ بأقل مقدار من السيولة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ أولاً، يعتبر إدارة السيولة من الأمور الحيوية في المصارف، حيث تمثل مخاطر السيولة تحدياً كبيراً قد يؤدي في بعض الحالات إلى انهيار المصرف وحدوث أزمات مالية.
- ✓ ثانياً، تستخدم المصارف مجموعة متنوعة من الأدوات لتقدير وقياس خطر السيولة، مما يسهل عليها التحكم في هذه العملية .
- ✓ ثالثاً، تركزت لجنة بازل الدولية في اتفاقيتها الثالثة على مبادئ إدارة مخاطر السيولة البنكية، وأُعطيت أهمية كبيرة للأدوات الكمية المستحدثة لقياس مخاطر السيولة في البنوك .
- ✓ رابعاً، يُعتبر النظام 04-11 في الجزائر مهماً جداً، حيث يحدد الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، مما يظهر استجابة النظام المصرفي في الجزائر للتطورات في شروط سالمة العمل البنكي وتسيير مخاطره.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى بعض المراجع باللغة الأجنبية التي لها علاقة بمتغيري الدراسة.

1- دراسة BENMESSAOUD Mohammed وMESSAOUDI Abdel Hamid (2023) بعنوان:**" The Impact Of Financial Risk Management Practices On The Profitability Of Commercial**

Bank Assets - An Econometric Study Of A Sample In Algerian Banks" مقال علمي منشور في مجلة ***Journal of Economic Integration***، Vol 11 ، No5، Adrar Algeria.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر إدارة المخاطر المالية على ربحية أصول البنوك التجارية. يتم التعبير عن إدارة المخاطر المالية من خلال كفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة.

توصلت إلى العديد من النتائج الرئيسية:

- ✓ يوجد تأثير معنوي لمؤشر إدارة كفاية رأس المال على ربحية أصول البنوك التجارية في الجزائر مما يتعارض مع الفرضية الأولى .هذا يشير إلى أن زيادة حجم الودائع يساعد في تحقيق المزيد من الأرباح للبنك .
- ✓ لا يوجد تأثير كبير لمؤشر إدارة مخاطر السيولة على ربحية أصول البنوك التجارية في الجزائر مما يؤكد الفرضية الثانية .هذا يمكن ويعزى ذلك إلى توفر التغطية النقدية داخل المصرفوهو أمر غير مستغل تدر أرباحًا ولكنها تركز بدلاً من ذلك على الالتزامات قصيرة الأجل ذات تواريخ استحقاق وشيكة .
- ✓ لا يوجد تأثير كبير لمؤشر إدارة مخاطر الائتمان على الربحية أصول البنوك التجارية في الجزائر مما يدعم الفرضية الثالثة .يمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن مخصصات خسائر القروض لا تستخدم لتوليد الأرباح بل للتخفيف منها –خطر الإفلاس والسحب المفاجئ للودائع.

2– دراسة Mohamed Salah Mobarak (2020) بعنوان: **"The Impact of liquidity risk management on financial performance of the Islamic banks in Egypt"** مقال علمي منشور في مجلة ***Alexandria Journal of Accounting Research***، Vol 4، Egypt.

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك الإسلامية. وتركز الدراسة على تحليل كيفية تأثير نسب مخاطر السيولة، مثل نسبة القروض إلى الودائع ونسبة النقد إلى إجمالي الأصول، على العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية.(ROE) كما تستخدم الدراسة بيانات من عام 2013 إلى عام 2017 من التقارير المالية للبنوك الإسلامية المصرية لدراسة هذا التأثير.

استخدمت الدراسة تحليل الانحدار لاستخراج النتائج المتعلقة بتأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنوك الإسلامية المصرية.

وجدت الدراسة أن مخاطر السيولة تؤثر على الأداء المالي للبنوك الإسلامية في مصر، سواء بشكل إيجابي أو سلبي، وذلك بناءً على نسب مخاطر السيولة التي يتم قياسها.

تساهم هذه النتائج في فهم أفضل للعلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي، مما يمكن أن يساعد في تحسين إدارة المخاطر والممارسات المصرفية للبنوك الإسلامية.

3- دراسة Olga Golubeva (2019) بعنوان: **" The impact of liquidity risk on bank profitability: some empirical evidence from the European banks following the introduction of Basel III regulations"** مقال علمي منشور في مجلة ***Accounting and Management Information Systems***، Vol18، No 4، Sweden.

سعت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير السيولة على الربحية في البنوك بعد تطبيق لوائح بازل 3. كما هدفت إلى دراسة نسب السيولة وتأثيرها على ربحية البنوك من خلال تحليل مؤشرات المصرفالمختلفة ومؤشرات الاقتصاد الكلي، وركزت على تأثير مقاييس السيولة المستحدثة، مثل نسبة تغطية السيولة(LCR) ، ونسبة القروض إلى الودائع، وفجوة التمويل. كما اعتمدت على استخدام مقاييس الربحية التقليدية والبديلة لفهم تأثير السيولة على ربحية البنوك بشكل أفضل.

توصلت الدراسة إلى أنها تؤثر التدابير البديلة لمخاطر السيولة بشكل إيجابي على بعض مؤشرات الربحية، بينما يكون تأثيرها محدوداً على مؤشرات أخرى. يُظهر مقياس بازل 3 للسيولة (LCR) مساهمة ضئيلة في جميع مؤشرات العائد، مما يؤكد الحاجة إلى مزيد من التحقيق. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط ارتفاع حجم المصرف وصافي مخصص خسائر القروض بتقليل مؤشرات الربحية. وتشير النتائج إلى تأثيرات متنوعة لأرباح وخسائر الودائع والأوراق المالية على أرباح البنوك، الأمر الذي يتطلب مزيدًا من التوضيح والتحقيق المستقبلي.

4- دراسة Roselyn MUNYANA (2019) بعنوان: **" CREDIT RISK MANAGEMENT AND PROFITABILITY OF COMMERCIAL BANKS IN RWANDA A comparative study from selected Rwanda Commercial Banks: Bank of Kigali, Access Bank, and I&M Bank (2009-2018)"** A Thesis submitted to the University of Rwanda, College of Business and Economics in Partial Fulfilment of Requirements for the Master's Degree in Business AdministrationFinance

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان والربحية وبنوك تجارية مختارة في رواندا؛ مصرف كيغالي، مصرف الوصول ومصرف.I & M تم قياس الربحية باستخدام العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE) والصافي هامش الفائدة (NIM) بينما كانت إدارة مخاطر الائتمان كمتغيرات مستقلة يتم قياسها باستخدام مبادئ القروض والقروض المتعثرة.

كشفت نتائج الدراسة أن إدارة مخاطر الائتمان (CRM) لها تأثير إيجابي على ربحية البنوك التجارية المختارة في رواندا. وقد تبين أن مصرف كيغالي (BK) لديه أعلى نسبة من القروض المتعثرة وهو المصرف الأكثر ربحية بين البنوك التجارية المختارة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى حجمه الذي يمثل حوالي 38% من حصة السوق. ومع ذلك أشارت النتائج إلى أن تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الربحية ليس كبيرًا، على الرغم من وجود تأثير إيجابي. وتوصي الدراسة البنوك بتنظيم تسهيلات القروض للعملاء والحرص على

تقليل القروض المتعثرة، حيث وجد أن ذلك يقلل من جودة أداء البنك. هذه النتائج تلبي أهداف البحث وتساؤلاته، وتؤكد ضرورة تحسين إدارة القروض لتحقيق ربحية أفضل في البنوك التجارية المختارة في رواندا.

5- دراسة C´eline Gauthier (2014) بعنوان: **" Introducing Funding Liquidity Risk in a Macro Stress-Testing Framework " مقال علمي منشور في مجلة *International Journal of Central Banking*، Vol 10، No 4.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مساهمة مهمة في فهم عنصر سيولة التمويل من خلال استحضار نموذج موريس وشين (2009) في إطار اختبار الضغط. كما تسعى الدراسة إلى تحليل مخاطر سيولة التمويل التي تنشأ نتيجة للتفاعلات الداخلية في البنوك، وتسليط الضوء على الثغرات الأمنية في المؤسسات ذات الاستدانة المرتفعة. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الورقة أيضًا إلى استكشاف المفاضلات بين نسب رأس المال، والأصول السيولة، و/أو الالتزامات القصيرة الأجل، وكيف يمكن لهذه المفاضلات أن تساهم في تقليل المخاطر النظامية التي قد تواجهها البنوك في بيئة مالية متقلبة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ يمكن استخدام الإطار المقدم لتقييم المخاطر النظامية المتعلقة بسيولة التمويل، حيث يسلط الضوء على التفاعلات بين مخاطر السيولة في السوق ومخاطر الملاءة وهيكل الميزانيات العمومية للبنوك.
- ✓ تبين أن الفشل في مراعاة تأثيرات الشبكة ومخاطر السيولة يمكن أن يقلل بشكل كبير من حجم المخاطر النظامية في النظام المالي.
- ✓ العملية التحليلية التي تمت تسليط الضوء عليها تكشف عن تعرض المؤسسات ذات الرفع المالي لمزيج من السيولة النقدية المنخفضة وتعتبر الحيازات وانتشار تمويل الديون قصيرة الأجل سمة رئيسية لأزمة الائتمان العالمية الأخيرة.
- ✓ يمكن أن يؤدي ارتفاع رأس المال، وتزايد الأصول السائلة، أو انخفاض الالتزامات قصيرة الأجل إلى تقليل المخاطر النظامية في النظام المالي، ويدعم ذلك النهج الواسع الذي يعتمده معايير السيولة الجديدة لبازل 3.
- ✓ الإطار التنظيمي الذي يأخذ بشكل صحيح في الاعتبار عناصر رأس المال، وحيازات الأصول السائلة، والمسؤولية قصيرة الأجل يمكن أن يساهم في تحسين فعالية التنظيم وسياسات البنوك.

6- دراسة Anjum Iqbal (2012) بعنوان: **" Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan "** مقال علمي منشور في مجلة ***Global Journal of Management and Business Research***، Vol12، No5، USA .

هدفت الدراسة إلى تقييم سلامة وموثوقية الصناعة المصرفية من خلال مراجعة المخاطر المرتبطة بالقطاع وكيفية إدارة التقلبات. تركز على أهمية إدارة مخاطر السيولة بفعالية لضمان الاستقرار المالي للبنوك. تدرس العلاقة بين حجم المصرفونسبة القروض المتعثرة والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسبة كفاية رأس المال مع مخاطر السيولة في البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان. تستند الدراسة إلى البيانات الثانوية بين 2007 و2010، وتستنتج وجود علاقة إيجابية بين بعض العوامل ومخاطر السيولة وعلاقة سلبية مع القروض المتعثرة.

وجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية وهامة بين نسبة كفاية رأس المال، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وحجم المصرف مع مخاطر السيولة في كل من البنوك التقليدية والإسلامية في باكستان. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية ومعنوية بين نسبة القروض المتعثرة ومخاطر السيولة في كلا النموذجين المصرفيين التقليدي والإسلامي. يعكس ذلك أهمية مراقبة هذه العوامل لتحسين إدارة المخاطر المالية وضمان استقرار القطاع المصرفي.

7- دراسة ZERARGUI Hadjer (2012) بعنوان:" **The Impact Of Liquidity Risk On The Performance Of Islamic Banks: Evidence From The Gcc Region** " مقال علمي منشور في مجلة ***Journal of Economic and Management***، Vol 19، No1، Setif1 University – Algeria.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك الإسلامية، حيث تم استرجاع بيانات من الميزانيات العمومية وبيانات الدخل والمذكرات لخمسة بنوك إسلامية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2012 – 2016. باستخدام تحليلات انحدارية متعددة، تم تقييم تأثير مخاطر السيولة على أداء هذه البنوك. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنوك الإسلامية، مما يبرز أهمية التحديات التي تواجهها هذه البنوك في إدارة هذه المخاطر وضرورة التصدي لها بفاعلية لضمان استقرارها ونجاحها في السوق المالي.

توضح الدراسة أن إدارة السيولة تعد واحدة من أبرز التحديات في القطاع المصرفي بشكل عام، وفي الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل خاص، نظرًا لصعوبة إدارة السيولة في ظل الظروف المتغيرة، ونقص الأدوات المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ونتيجة لذلك، يظهر أن البنوك الإسلامية بحاجة ملحة إلى ابتكار طرق وأدوات إسلامية بديلة لإدارة السيولة، لتعزيز استقرارها وتحقيق النجاح في السوق المالي.

8- دراسة Naveed Ahmed (2011) بعنوان: **"Liquidity Risk and Islamic Banks: Evidence from Pakistan"** مقال علمي منشور في مجلة ***Interdisciplinary Journal of Research in Business***، Vol1، No9، Lahore, Pakistan.

هدفت الدراسة إلى دراسة محددات مستوى مخاطر السيولة لدى البنوك الإسلامية المدرجة في باكستان وفهم العلاقة بين مخاطر السيولة والعوامل المختلفة مثل الحجم، وملموسة الأصول، والرافعة المالية، والربحية، والعمر.

توصلت الدارسة إلى أن النفوذ والملموسية والعمر تعتبر عوامل مهمة في تحديد مخاطر السيولة للبنوك الإسلامية في باكستان.

مخاطر السيولة لها علاقة غير معنوية بربحية وحجم البنوك الإسلامية في باكستان.

9- دراسة Fauziah Hanim Tafri (2009) بعنوان: **" The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996-2005 "** مقال علمي منشور في مجلة ***International Journal of Economics and Management Engineering***، Vol 3، Malaysia.

سعت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المخاطر المالية والربحية في البنوك التقليدية والإسلامية في ماليزيا خلال الفترة من 1996 إلى 2005. تبحث الدراسة في تأثيرات مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة على العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) في هذه البنوك. تستخدم الدراسة تقنيات تحليل انحدار البيانات للمربعات الصغرى المعممة لنماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية.

توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ مخاطر الائتمان تؤثر بشكل كبير على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين في البنوك التقليدية والإسلامية.
- ✓ العلاقة بين مخاطر أسعار الفائدة والعائد على حقوق المساهمين كانت ضعيفة الأهمية بالنسبة للبنوك التقليدية وغير مهمة للبنوك الإسلامية.
- ✓ تأثير مخاطر أسعار الفائدة على العائد على الأصول كان مهمًا للبنوك التقليدية.
- ✓ وُجد أن مخاطر السيولة لها تأثير ضئيل على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين.

10- دراسة Gianfranco A. Vento وPasquale La Ganga (2009) بعنوان: **" Bank Liquidity Risk Management and Supervision: Which Lessons from Recent Market Turmoil?"** مقال علمي منشور في مجلة ***Journal of Money, Investment and Banking***، Vol 10، Rome.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تقنيات إدارة مخاطر السيولة والأساليب الاشرافية الحالية بهدف تحسينها. و تسعى الدراسة إلى تحديد كيفية تحسين تقنيات إدارة مخاطر السيولة والأساليب الاشرافية في ضوء الاضطرابات الأخيرة في السوق الناجمة عن أزمة الرهن العقاري والمخاطر المتعلقة بنموذج الأعمال "من

الإنشاء إلى التوزيع. كما تركز على تحديد الميزات المهمة التي يجب مراعاتها من أجل تنفيذ إدارة فعالة لمخاطر السيولة وتحقيق المزيد من التكامل في الإطار الرقابي للأسواق المالية العالمية.وتعتزم الدراسة التحقق من اعتماد النماذج الداخلية لمخاطر السيولة وتقييم تأثيرها على تحسين الإجراءات الإشرافية.

أظهرت النماذج الحالية لمخاطر السيولة أنها تقلل من تقدير الأحداث المتطرفة التي تؤثر على التمويل ومخاطر السوق في السيناريوهات العالمية.

تبين أن الأنظمة التنظيمية والإشرافية الحالية لا تزال تعتمد على الأسس الوطنية مع اختلافات كبيرة قد تؤدي إلى مراجحات تنظيمية وتقليل فعالية الإجراءات الإشرافية.

تتناول الدراسة الدروس المستفادة من نوبات التوتر الأخيرة في إدارة السيولة، مشيرة إلى أهمية التحقق من اعتماد النماذج الداخلية لمخاطر السيولة لتحقيق إدارة فعالة.

تُحَلِّل الورقة أيضًا دروسًا مهمة تتعلق بإدارة السيولة من نوبات التوتر الأخيرة، بهدف تحسين الأساليب الحالية وتجنب الوقوع في مشكلات السيولة في المستقبل.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال الدراسات السابقة التي تم إستعراضها، يتضح أن هذه الدراسات تعددت واختلفت بإختلاف الأهداف التي سعت إلى تحقيقها، وإختلاف الموضوعات التي تضمنتها فالبعض منها ركزت على السيولة المصرفية كمتغير مستقل وربطه بمتغيرات أخرى أما البعض الآخر ركز على المخاطر المصرفية كمتغير تابع وربطه هو الاخر بمتغيرات مختلفة.

وقد تمثلت أهم أوجه التشابه في:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أن دراستنا الحالية تتشابه مع جل هذه الدراسات في المنهج المتبع للدراسة ألا وهو المنهج الوصفي.

كما إتفقت دراستنا من ناحية الأداة المستعملة والمتمثلة في دراسة المؤشرات مع أغلب الدراسات السابقة نظرا لدور الهام الذي تلعبه هاته الأداة في التحكم.

تناولت الدراسة الحالية السيولة المصرفية كمتغير مستقل، والمخاطر المصرفية كمتغير تابع وهذا مايتفق مع أغلب الدراسات.

أما أبرز أوجه الاختلاف الموجودة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فتمثلت في:

إختلاف مجتمع الدراسة والبيئة والفترة والمدة الزمنية التي أجريت فيها، حيث أجريت دراستنا مجموعة من المصارف الجزائرية في حين أجريت الدراسات السابقة المدكورة في بيئات مختلفة لكل منها خصوصيتها واهتماماتها.

تختلف أيضا من حيث الحدود المكانية لمجتمع الدراسة، حيث تمت دراستنا في الجزائر، أما الدراسات السابقة فمعضمها تمت في بلدان مختلفة.

مدى الاستفادة من الدلراسات السابقة: وردت في الدراسات السابقة العديد من النتائج الهامة التي طبقت في مصارف مختلفة ساعدت الباحثتان في إثراء دراستهما:

- ✓ إعتمادهما كمصادر لتدعيم الجانب النظري للدراسة الحالية.
- ✓ المساعدة في صياغة الفرضيات.
- ✓ الاستفادة من التوصيات والاقتراحات ووجهات نظر الباحثين.
- ✓ التعرف على مفهوم ومضامين كل من السيولة المصرفية والمخاطر المصرفية مما يساهم في بناء الإطار النظري مع كيفية عمل الدراسة.

القيمة المضافة للدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة:

- ✓ تشترك الدراسة الحالية بالعديد من القواسم المشتركة مع الدراسات التي سبقتهافيما يتعلق بموضوعها إلا انها تختلف من حيث متغيراتها.
- ✓ حاولت الدراسة معرفة العلاقة بين المتغير الأول وهو السيولة المصرفية والمتغير الثاني وهو المخاطر المصرفية.

خلاصة

إن معرفة الإطار النظري للسيولة يتيح لنا فهما شاملا وواضحا لعلاقتها بالمخاطر المصرفية. لقد أثرت التغيرات الاقتصادية العالمية بشكل كبير على مختلف الأرصدة، مما جعل السيولة دعامة أساسية للاقتصاد. ووجدت المصارف نفسها في مواجهة منافسة قوية تتطلب منها إثبات وجودها من خلال تحسين أدائها المالي والفني، والذي يلعب دورا هاما في تقليل المخاطر التي تواجهها، وكذلك رفع مستوى الخدمات التي تقدمها للبقاء في السوق المالية والتعامل بفعالية مع المخاطر المصرفية والتحوط لها.

تلعب السيولة دورا هاما في عمل المصارف التجارية، إذ تسعى المصارف إلى تحقيق الأرباح وتجنب المخاطر من خلال توفير السيولة باستمرار، مما ينشط الحركة المالية ويساهم في تقديم الخدمات المصرفية بفعالية. تعتبر السيولة مؤشرا حيويا يعزز ثقة المقترضين والمودعين وحملة الأسهم، حيث يطمئنهم بقدرة المصرف على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.

تستخدم المصارف نسبا مالية متعددة لتقويم كفاية السيولة، ويعد الحفاظ على التوازن بين السيولة والربحية تحديًا كبيرا. إذا زاد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي المطلوب، يمكن أن يؤثر سلبا على ربحية المصرف. وعلى الجانب الآخر، إذا انخفضت السيولة عن المستوى المطلوب، يمكن أن يؤدي ذلك إلى أزمات مالية ويضعف كفاءة المصرف في الوفاء بالتزاماته.

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات السيولة ومستويات المخاطر في المصارف محل الدراسة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، البنك الخارجي الجزائر (BEA)، والبنك الوطني الجزائر (BNA)).

المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة (بنك الفلاحة وتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري).

المبحث الثاني: التحليل المالي لمؤشرات السيولة والمخاطر المصرفية

تمهيد:

تعتبر السيولة أحد العناصر الحيوية في استقرار الأداء المالي للبنوك، إذ تلعب دورا أساسيا في تحديد قدرة البنوك على مواجهة التحديات والمخاطر المالية. يهدف هذا الفصل إلى تحليل البيانات المالية والمعلومات المتاحة حول مؤشرات السيولة في البنوك الجزائرية الثلاثة المختارة للدراسة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) ، البنك الخارجي الجزائر (BEA) ، والبنك الوطني الجزائر (BNA) .

سيتضمن هذا التحليل استعراض كيفية إدارة كل بنك لموارد السيولة الخاصة به، والطرق المستخدمة لتخفيف المخاطر المحتملة وضمان استدامة عملياته. بالإضافة إلى ذلك، سيتم مقارنة الأداء بين هذه البنوك لتحديد الفروقات الجوهرية في استراتيجيات إدارة السيولة والمخاطر.

كما نسعى لتقديم رؤى شاملة حول العلاقة بين مؤشرات السيولة ومستويات المخاطر المصرفية، وتوفير توصيات عملية لتحسين إدارة السيولة والمخاطر في القطاع المصرفي الجزائري. إن هذا التحليل سيسهم في تعزيز الفهم العام لتوجهات المخاطر المصرفية ورفع كفاءة النظام المالي، مما يدعم استقرار ونمو الاقتصاد الوطني.

بغية الإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين. يتناول المبحث الأول تقديمًا شاملا للبنوك الثلاثة المختارة للدراسة، وذلك من خلال عرض نشأتها، تطورها، أهدافها. أما المبحث الثاني، فيركز على التحليل المالي لمؤشرات السيولة والمخاطر المصرفية لهذه البنوك، حيث سيتم تحليل هذه المؤشرات من خلال قياس أبرز النسب المالية، ومقارنة وتحليل النتائج بين البنوك محل الدراسة.

المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة (بنك الفلاحة وتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري).

بغية معرفة القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطر في المصارف التجارية، فإننا وفي حدود ما أتيح لنا سنحاول تسليط الضوء على مجموعة من البنوك التجارية متمثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك محل الدراسة

مر الاقتصاد الجزائري بمرحلة الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وترافق معه تغير وتطور نشاط البنوك التجارية وهذا ما دعانا إلى محاولة تقديم موجز لنشأة وتطور البنوك محل دراستنا.

أولا: نشأة وتطور بنك الفلاحة وتنمية الريفية–BADR–

بنك الفلاحة وتنمية الريفية BADRهو مؤسسة مالية وطنية تجارية تم إنشاؤها في 13مارس 1982م كشركة ذات أسهم ورأس المال اجتماعي يقدر ب 54.000.000.00دج.

وتتمثل مهمته الأساسية في التنمية وتطوير القطاع الفلاحي وترقية الريفية. يمكن تطوير بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال المراحل التالية:

- 1982–1990: خلال الثماني سنوات الأولى، كان هدف البنك فرض وجوده ضمن العالم الريفي يفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الطبيعة الفلاحية.
- 1990–1999: بموجب صدور القانون 10–90 الذي ينص على نهاية تخصيص البنوك، حيث وسع البنك Badr أفاقه إلى المجالات الأخرى من النشاط الاقتصادي.
- في سنة 1991: تطبيق نظام Swift لتطبيق عمليات التجارة الدولية.
- في سنة 1992:
  - ✓ وضع برمجيات Sybouprogiciel مع فروعه المختلفة للقيام بعمليات البنكية.
  - ✓ إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية.
  - ✓ إدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات.
- في سنة 1993: إنهاء عمليات إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.
- في سنة 1994: تشغيل بطاقة التسديد والسحب BADR.
- في سنة 1996: إدخال عمليات الفحص السلكي فحص إنجاز العمليات البنكية على بعد.
- في سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

- في سنة 2000: المرحلة الحالية تتميز بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديدة في مجال الاستثمارات المنتجة.
- في سنة 2001: التطهير المحاسبة المالية.
  - ✓ إعادة النظر، تقليل الوقت وتخفيض الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض.
  - ✓ إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة البنكية.
  - ✓ تعميم شبكة عبر الوكالات والنشأة المركزية.
- في سنة 2002: تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع الخدمات مشخصة على جميع وكالات البنك.
- في سنة من 2003 إلى 2009:
  - ✓ تطور كبير في مجال منح القروض.
  - ✓ سرعة وسهولة القيام بالعمليات مع الزبائن.

ثانيا: نشأة وتطور البنك الخارجي الجزائري BEA.

تأسس البنك الخارجي الجزائر في 1967/10/01 بموجب الأمر 67-204 وبهذا فهو ثالث وآخر بنك خارجي يتم تأسيسه لقرارات تأمين القطاع البنكي وقد تم إنشاؤه على إنقاص خمسة بنوك أجنبية هي:

اسم البنك	تاريخ التأميم
القرض الليوني	1967/09/12
الشركة العامة	1968/01/16
البنك الصناعي الجزائري المتوسطي	1968/04/29
بنك باركلاي	1968/05/26
قرض الشمال	1968/05/31

ولم يحصل البنك على هيكله النهائي إلا في الفاتح من شهر جوان 1968، وعلى أثر هيكلة المؤسسات والتغيرات الجذرية التي أجرتها الحكومة، عرف البنك الجزائر الخارجي تغيرات في هيكله، وأصبح شركة أسهم حسب نص القانون 88/01 الصادر في 1988/01/17 الخاص باستقلالية المؤسسات، ورفع رأسماله إلى مليار دينار يملكها ما عرف سابقا بصندوق المساهمة، والتي تتمثل القطاعات المكونة للمحفظة التجارية للبنك، وهي قطاع المحروقات، البناء، الكيمياء، الصيدلية، الاتصالات، ويمثل هذا البنك المرتبة العاشرة في إفريقيا ويبلغ رأسماله مليار دينار حدد من طرف وزارة المالية والتخطيط وفي عام 1991 أصبح رأسمال البنك مليار وست مئة مليون دينار، إلا انه يعد حل صناديق المساهمة يبقى رأس المال ملك للدولة.

ثالثا: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري BNA

إن من أهداف حرب الاستقلال الجزائرية تحديد الطريق الاشتراك ولا شك أن تنفيذ سياسة الاقتصاد قائم على التخطيط يفترض إلغاء سيطرة البنوك الفرنسية، فكان يعني ذلك ضرورة تأميم المصارف الفرنسية وانسجاما مع هذه السياسة، وفي عام 1966 بسطت الدولة سيطرتها على القطاع المصرفي التجاري استجابة لضرورة إيديولوجية تفرضها مقتضيات المنهج الاشتراكي.

وعلى أثر هذا التحول أنشئ أول بنك تجاري" البنك الوطني الجزائري" بموجب القانون رقم 178- 66 الصادر في 13 حزيران (يونيو) 1966 بحيث أوكلت إليه جميع المهام والأنشطة التي يقوم بها البنك إيداع، حيث يتضح ذلك في المادة الثانية من هذا القانون التي تنص على أن: " يتمتع البنك الوطني الجزائري بصفته بنك إيداع وهو يخدم القطاع الخاص والعام والقطاع الاشتراكي". مع العلم أن البنك كان يحتكر تمويل القطاع الزراعي واستمر على هذا الحال إلى غاية مارس 1982 حيث قررت السلطات العامة إنشاء بنك متخصص يتكفل يدعى "بنك الزراعة والتنمية الريفية BADR " وهو يعتبر حصيلة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري كما كان من المفروض أن تؤدي الهيكلة الجديدة إلى تغير التوزيع التنظيم والتخفيض من المركزية.

خضع القطاع البنكي في أواخر الثمانينات للإصلاح الاقتصادي الذي تجسد من خلال القوانين والتشريعات الخاصة بالتنظيم والتحسين في طرق تسيير الأنشطة البنكية وكذا المراقبة الصارمة للقطاع.

هذا وللتذكير بأهم هذه القوانين نشير إلى كل من:

- قانون 88-01 المؤرخ في 12-01-1988 والخاص بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- قانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

إن السهر على تطبيق هذه التغيرات بهدف تجسيد فعلي للإصلاح وكذا الوضعية والنتائج المرضية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري حصل البنك بقرار من مجلس النقد والقرض في 05-09-1995، على اعتماده أول بنك يحصل على الاعتماد من مجلس النقد والقرضCMC .

ويمكننا القول أن البنك الوطني الجزائري قد مر بمرحلتين أساسيتين هما:

- **مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية 1962- 1988:**

بعد الاستقلال لم يكن هنالك أكثر من 20 بنك على المستوى الوطني وقد كانت معظمها مسيرة فرنسيا فقد كان النظام المصرفي قبل التأميمات يضم:

1- البنك المركزي الجزائري BCA أنشئ في 13 /1962/12.

2- الصندوق الجزائري للتنمية CAD أنشئ في 07/05/1963.

3- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNPD أنشئ في 10/08/1964

وعملت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على أن يكون الدينار الجزائري هو عملة الدولة المستقلة، وكان ذلك في أفريل 1964، واتجهت إلى التأميم وشرائها لإقامة نظام مالي ناجح فكان أول البنوك التجارية

المؤممة هو البنك الوطني الجزائري، ثم القرض الشعبي الجزائري ثم البنك الخارجي الذي أنشئ في 19/10/1967 وتوسعت إلى بنك التنمية الريفية بعدها بنك التنمية المحلية في 30/04/1985.

- **مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية إلى يومنا هذا:**

تميزت هذه المرحلة بظهور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 الذي أعاد تعريف هيكل النظام البنكي. وجعل القانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة وهو من أهم القوانين الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر سنة 1988 حيث أصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تتمتع بالاستقلالية في التسيير وأصبحت تمارس نشاطا تجاريا واسعا بدل أن كانت بنوك إيداع فقط حيث بدأت في التعامل بصرف العملات وإعطاء القروض بفوائد كما إنها أصبحت خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات التجارية.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك محل الدراسة

تُعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية في الاقتصاد، حيث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التنمية الاقتصادية ودعم الاستقرار المالي. تتعدد وظائف وأهداف البنوك التجارية لتشمل مجموعة واسعة من الأنشطة والخدمات التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية المالية للأفراد والشركات.

أولا: وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة مهام ووظائف نذكر منها:

- ✓ تقديم خدمات لزبائن.
- ✓ إجراء عمليات الإيداع وسحب.
- ✓ تلقي الودائع المالية بأنواعها.
- ✓ إعادة استثمار مبالغ بشكل قروض فلاحية.
- ✓ يكتب في جميع السندات العمومية التي تصدرها الدولة.
- ✓ سعي بنك الفلاحة والتنمية أثناء أداءه مهامه إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

وتتمثل أهدافه فيما يلي:

- ✓ تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- ✓ تحسين العلاقات مع العملاء.
- ✓ تحسين نوعية الخدمات.
- ✓ الحصول على أكبر حصة في السوق.
- ✓ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

ثانيا: وظائف وأهداف بنك الخارجي الجزائري BEA

عند تأسيس البنك الخارجي الجزائري أنيطت به وظائف وأهداف يمكن استظهارها على النحو التالي :

1/ وظائف البنك الخارجي الجزائري BEA

أسندت لبنك الخارجي الجزائري عند تأسيسه مجموعة من الوظائف، يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى تقليدية وأخرى حديثة نذكرها فيما يلي:

1- **الوظائف التقليدية:** وتتمثل فيما يلي:

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها الجارية، التوفير، لأجل).

تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدنية.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية ومنح القروض للموردين أو المستوردين وغيرها من الوظائف.
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء.
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة.
- المساهمة في إطار أسهم وسندات الشركات المساهمة.

2- **الوظائف الحديثة** وتتضمن الوظائف التالية:

أ. إدارة أعمال العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة متخصصة.

ب. تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، والجدير بالذكر أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض يجب ألا يتجاوزه ت المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لأجال متوسطة وطويلة نسبيا.

ث. تقديم خدمات مالية عالية من خلال دخول البنوك في التجارة والتمويل الدولي فالبنك التجاري يضمن الشركات المستوردة حتى يتم الاستيراد وتسويق المنتجات.

وهناك وظائف أخرى لا تقل أهمية عن الوظائف سابقة الذكر من أهمها:

- **وظيفة التوزيع:** في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج.
- **وظيفة الإشراف والرقابة:** تتولى المصارف ذات التخطيط المركزي عملية توجيه ومتابعة الأموال

المتداولة إلى استخداماتها المناسبة. أشخاص عاديين أو تجار، مؤسسات خاصة أو شركات تابعة للقطاع العام، ويلعب البنك دوره في تطوير النشاط الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية.

2/ أهداف البنك الجزائري الخارجي BEA

يسعى البنك الخارجي الجزائري إلى تحقيق أهداف هامة منها:

- تحقيق الربح وتعظيمه.
- تسهيل عمليات المبادلات داخليا في الوطن وخارجيا على مستوى الأسواق الدولية.
- المساهمة في جلب العملة الصعبة إلى الوطن.
- خلق الثروة على مستوى الاقتصاد الوطني عن طريق عمليات الائتمانية.

ثالثا: وظائف وأهداف بنك الوطني الجزائري BNA

إن نشاط البنك الوطني الجزائري متوقف على الوظائف و الأهداف التالية:

1/ وظائف بنك الوطني الجزائري BNA

تتمثل أهم الوظائف التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري في ما يلي:

- تمويل المؤسسات الاقتصادية الكبرى.
- منح الفروض وذلك بجميع أشكالها.
- المساهمة في تنمية الجماعات المحلية وتنمية الاقتصاد وفقا لسياسة الحكومة.
- تنمية عملية الاستثمار، وكل العمليات التي لها صلة بالقروض.
- تنفيذ خطة الدولة في مجال الائتمان قصير ومتوسط الأجل وفقا للأسس البنكية التقليدية بشأن المخاطر وضمانات القروض تسهيلات الصندوق السحب على المكشوف التسليف على البضائع الخصم الاعتمادات المستندية.
- منح الائتمان للمؤسسات الصناعية والتجارية.
- تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات.

2/ أهداف بنك الوطني الجزائري BNA

يسعى البنك الوطني الجزائري إلى تحقيق أهداف هامة أهمها:

- القيام بمختلف العمليات (جمع الودائع، منح القروض...) في أحسن الظروف.
- فتح مزيد من الوكالات التابعة له على الأقل لتوفير الوكالات على مستوى التراب الوطني.
- مواكبة الإصلاحات النقدية والتطوير التكنولوجي بإدخال تقنيات ووسائل حديثة.
- احتلال مكانة استراتيجية ضمن الجهاز المصرفي الجزائري.
- إحداث تنمية اقتصادية.

المبحث الثاني: التحليل المالي لمؤشرات السيولة والمخاطر المصرفية

في هذا المبحث، سنقوم بتحليل مؤشرات السيولة والمخاطر المصرفية في ثلاثة من أبرز البنوك التجارية في الجزائر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الخارجي الجزائري، والبنك الوطني الجزائري. يهدف هذا التحليل إلى فهم كيفية إدارة هذه البنوك لمواردها المالية ومخاطرها، وتحديد الفروقات في استراتيجياتها وأدائها.

المطلب الأول: مؤشرات السيولة المصرفية بالمصارف محل الدراسة

تعتمد المؤسسات البنكية على مجموعة من النسب لتقييم كفاءة السيولة النقدية، مما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها لما لديها من أصول نقدية وشبه نقدية، من خلال المعطيات والحسابات الموجودة بميزانيات البنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 نستطيع حساب أبرز النسب التالية:

أولا: نسبة الرصيد النقدي

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى، والأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية والذهب، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في المواعيد المحددة.

ولمعرفة مدى قدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل باستخدام سيولته الحاضرة، تم حسابها وفقا للمعادلة التالية:

$$\frac{\text{الرصيد لدى المصرف المركزي + النقدية بخزينة المصرف}}{\text{الودائع إجمالي + أخرى إلتزامات}} \times 100$$

1- نسبة الرصيد النقدي لبنك الفلاحة وتنمية الريفية – BADR-

سنقوم بتحليل نسبة الرصيد النقدي لبنك الفلاحة وتنمية الريفية (BADR)، بهدف تقييم كفاءة البنك في إدارة السيولة ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية. وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم01 : حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BADR خلال الفترة من 2018 إلى 2022

البيان	2018	2019	2020
البسط	**24.7114.702.439, 79**	**227.811.806.122,61**	**247.114.702.539,79**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	24.7114.702.439,79	227.811.806.122,61	247.114.702.539,79
المقام	**1.278.299.891.620.81**	**2.383.988.835.663,8**	**869.530.876.986,51**
البنك المركزي	0,00	0,00	0,00
ديون المؤسسات المالية	75.954.641.636,34	152.367.638.120,88	75.954.641.736,34
ديون الزبائن	1.196.873.136.972,58	1.224.430.102.825,89	788.104.122.138,28

مطلوبات أخرى	5.472.113.011,89	719.1094.717,03	5.472.113.111,89
البسط / المقام	247.114.702.439,79 / 1.278.299.891.620.81	227.811.806.122,61 / 2.383.988.835.663,8	247.114.702.539,79 / 869.530.876.986,51
النتيجة	**%18,61**	**16,46%**	**28,41%**
البيان	**2021**	**2022**	
البسط	**19.181.180.595.262**	**894.784.095.834,30**	
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	19.181.180.595.262	894.784.095.834,30	
المقام	**87.297.819.866.721**	**3.433.968.608.449,47**	
البنك المركزي	0,00	357.205.718.222,84	
ديون المؤسسات المالية	2.765.035.123.432	187.412.638.026,87	
ديون الزبائن	83.861.894.181.252	2.874.648.055.798,32	
مطلوبات أخرى	670.890.562.037	14.702.196.402,31	
البسط / المقام	19.181.180.595.262 / 87.297.819.866.721	894.784.095.834,30 / 3.433.968.608.449,47	
النتيجة	**%21,97**	**%26.06**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير المالية لبنك BADR الملحق رقم 01، 02، 03، 04، 05، 06.

نلاحظ من خلال النتائج أنه خلال السنتين 2018 و2019 أن نسبة الرصيد القانوني كانت أقل من النسبة المطلوبة المقدرة ب20% من قبل البنك المركزي والتي كانت تقدر ب 18,61% لسنة 2018 و16,45% لسنة 2019، حيث نلاحظ أنه كلما انخفضت نسبة الرصيد النقدي كلما نقصت قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة على ذمته في مواعيدها المحددة. ويعود هذا الانخفاض في الموجودات السائلة المحتفظ بها في البنك مقارنة بالالتزامات السائلة، أي أن السيولة فليلة مقارنة بالالتزامات التي عليه تسييرها وهذا قد يؤثر على إمكانية البنك بتحقيق هدف الربحية.

أما بالنسبة لسنة 2020،2021 و2022 نلاحظ ارتفاع في نسبة الرصيد النقدي حيث تجاوزت النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي والتي بلغت لسنة 2020 بنسب 28,41% وسنة2021 بنسبة 21,79% وسنة 2022 نسبة 26,06% ما يفسر أن البنك قد اتخذ الإجراءات اللازمة والصحيحة مقارنة بالسنوات السابقة حيث قام برفع من القيمة النقدية لديه.

2- نسبة الرصيد النقدي للبنك الخارجي الجزائري BEA:

تقييم هذه النسبة في BEA يساعد في تقديم صورة واضحة عن السيولة المالية للبنك ومدى جاهزيته لمواجهة أي اضطرابات مالية محتملة وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 02: حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BEA خلال الفترة من 2018 إلى 2022

البيان	2018	2019	2020
البسط	**512.760.477.594,77**	**411.980.469.743,71**	**382.545.276.823,99**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	512.760.477.594,77	411.980.469.743,71	382.545.276.823,99
المقام	**2.650.288.255.161,15**	**2.603.786.344.661,8**	**2.462.211.139.574,04**
البنك المركزي	0,00	106.762.400.000,00	95.848.447.136,06
ديون المؤسسات المالية	8.276.131.454,91	1.570.351.502,33	105.596.141.581,41
ديون الزبائن	2.565.901.365.667,67	2.150.694.367.314,99	2.182.656.815.346,20
مطلوبات أخرى	76.110.758.038,87	344.759.225.244,48	78.109.735.510,37
البسط / المقام	512.760.477.594,77 / 2.650.288.255.161,15	411.980.469.743,71 / 2.603.786.344.661,8	332.545.276.823,99 / 2.462.211.139.574,04
النتيجة	**%19,35**	**%15,82**	**%15,54**

البيان	2021	2022
البسط	**894.784.095.834,30**	**1.155.364.636.039,70**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	894.784.095.834,30	1.155.364.636.039,70
المقام	**3.433.968.608.449,47**	**3.976.942.775.461,78**
البنك المركزي	35.7205.718.222,84	0
ديون المؤسسات المالية	187.412.638.026,87	214.269.445.290,60
ديون الزبائن	2.874.648.055.798,32	3.759.839.554.529,77
مطلوبات أخرى	14.702.196.402,31	2.833.775.641,41
البسط / المقام	894.784.095.834,30 / 3.433.968.608.449,47	1.155.364.636.039,70 / 3.976.942.775.461,78
النتيجة	**%26,06**	**%29,05**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير المالية لبنك bea الملحق رقم: 07، 08، 09، 10، 11، 12، 13.

نلاحظ من النتائج أنه خلال السنوات 2018 و2019 و2020 أن نسبة الرصيد النقدي لم تصل إلى الحد المطلوب أي 20% هذا ما يفسر أن النقدية لدى البنك لم تكن كافية لمواجهة الالتزامات، أي أن البنك عليه في هذه الحالة إما أن يرفع من قيمته النقدية لديه أو يخفض من قيمة الودائع.

أما في سنة2021 نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي لسنة 2021 لقد بلغت القيمة المطلوبة، ما يفسر أن البنك قد اتخذ إجراءات تصحيحية مقارنة بالسنوات الثلاثة الماضية حيث قام برفع من قيمة النقدية لديه.

في حين في سنة 2022 نلاحظ أن البنك لديه النسبة المطلوبة ب 29,05% حيث نلاحظ أن نسبة المحققة في سنة 2022 أكبر من النسبة المحققة في 2021 وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة النقدية لدى البنك.

3- نسبة الرصيد النقدي للبنك الوطني الجزائري BNA:

تحليل نسبة الرصيد النقدي في BNA يساعد في فهم مدى السيولة المالية للبنك واستعداده لمواجهة التحديات المالية الطارئة. وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم03: حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BNA خلال الفترة من 2018 إلى 2022 (بالألف دينار جزائري)

البيان	2018	2019
البسط	**337.316.817**	**431.208.241**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	337.316.817	431.208.241
المقام	**2.343.455.639**	**2.696.988.227**
البنك المركزي	0,00	0,00
ديون المؤسسات المالية	243.452.166	454.327.409
ديون الزبائن	1.982.925.888	2.103.524.686
مطلوبات أخرى	117.077.585	139.136.132
البسط / المقام	337.316.817 / 2.343.455.639	431.208.241 / 2.696.988.227
النتيجة	**%14,39**	**%15,98**

البيان	2020	2021	2022
البسط	**204.207.936**	**331.762.148**	**383.040.980**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	204207936	331.762.148	383.040.980
المقام	**2.626.115.642**	**3.616.738.499**	**4.738.926.805**
البنك المركزي	50.000.000	761.489.186	947.095.896
ديون المؤسسات المالية	564.645.009	700.002.151	950.924.340
ديون الزبائن	1.901.513.860	2.022.287.511	2.456.667.304
مطلوبات أخرى	109.956.773	132.959.651	384.239.265
البسط / المقام	204.207.936 / 2.626.115.642	331.762.148 / 3.616.738.499	383.040.980 / 4.738.926.805
النتيجة	**%7,77**	**%9,17**	**%8,08**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك.BNA ملحق رقم: 23،22،21،20،19،18،17،16،15،14.

تشير هذه النسب المتحصل عليها في فترة دراستنا خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022 أن نسبة الرصيد النقدي في تراجع حيث نلاحظ انخفاض تدريجي ملحوظ في نسبة الرصيد النقدي حيث وصل الحد

الأدنى في سنة 2020 بنسبة 7,77% و كانت أعلى قيمة سنة 2019 بقيمة 15,98% ولكن رغم هذا نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي خلال هذه الخمس سنوات لم تصل للحد المطلوب الذي يفرضه البنك المركزي و التي هي 20%، وهذا ما يفسر أن النقدية لدى البنك لم تكن كافية لمواجهة الالتزامات، أي أن البنك عليه في هذه الحالة إما أن يرفع من قيمة النقدية لديه أو يخفض من قيمة الودائع.

ثانيا: نسب السيولة النقدية

تعبر هذه النسبة عن الموجودات السائلة المحتفظ بها لدى البنك في صندوق البنك المركزي، حيث يتم حسابها وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الرصيد لدى المصرف المركزي + النقدية بخزينة المصرف + أصول نقدية أكثر سيولة}}{\text{إجمالي ودائع + أخرى إلتزامات}} \times 100$$

1- نسب السيولة النقدية لبنك الفلاحة وتنمية الريفية – بدر-

تعكس هذه النسب مدى توافر الأصول النقدية لدى البنك لتغطية التزاماته الفورية، مما يساعد في تقديم صورة واضحة عن استقرار البنك المالي وجاهزيته لمواجهة أي ضغوط مالية مفاجئة. وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 04: حساب نسب السيولة القانونية لبنك BADR خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022

البيان	2018	2019	2020
البسط	**300.599.711.471,6**	**281.142.050.571.34**	**20.263.369.507.453,39**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	247.114.702.439,79	227.811.806.122,61	19.181.180.595.262
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	39.976.721.625,06	39.902.769.136,96	1.052.999.225.493
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات و الكيانات التابعة	13.508.287.406,81	13.427.475.311,77	13.508.287.516,81
سندات التوظيف	**0,00**	**0,00**	**0,00**
أصول ثابتة	15.528.620.311,01	16.648.018.859,23	15.528.620.411,01
أصول غير ثابتة	15.278.670,57	38.188.189,05	152.778.770,57
المقام	**1.283.679.091.283,73**	**1.386.990.881.621,83**	**80.282.792.879.574,34**
البنك المركزي	**0,00**	**0,00**	**0,00**
ديون المؤسسات المالية	75.954.641.636,34	152.367.638.120,88	75.954.641.736,34
ديون الزبائن	1.196.873.136.972,58	1.224.430.102.825,89	78.810.412.213.828
ديون مقدمة بشكل سندات	10.851.312.674,81	10.193.140.675,06	1.396.426.024.010

البسط / المقام	**300.599.711.471,6 / 1.283.679.091.283,73**	**281.142.050.571.34 / 1.386.990.881.621,83**	**20.263.369.507.453,39 / 80.282.792.879.574,34**
النتيجة	**%24,63**	**%21,47**	**24.62%**
البيان	**2021**	**2022**	
البسط	**22.630.155.802.436**	**683.986.078.708,41**	
الصندوق البنك المركزي الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	19.181.180.595.262	382.545.276.823,99	
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	1.004.259.967.205	242.180.082.628,30	
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات و الكيانات التابعة	1.024.619.076.730	41.108.946.144,45	
سندات التوظيف	**0,00**	**0,00**	
أصول ثابتة	1.417.871.037.253	17.611.714.066,17	
أصول غير ثابتة	2.225.125.986	540.059.045,50	
المقام	**87.932.635.030.055**	**2.427.774.355.934,38**	
البنك المركزي	**0,00**	95.848.447.136,06	
ديون المؤسسات المالية	2.765.035.123.432	105.596.141.581,41	
ديون الزبائن	83.861.894.181.252	218.2656.815.346,20	
ديون مقدمة بشكل سندات	1.305.705.725.371	43.672.951.870,71	
البسط / المقام	**22.630.155.802.436 / 87.932.635.030.055**	**683.986.078.708,41 / 2.427.774.355.934,38**	
النتيجة	**25,74%**	**28,17%**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BADR الملحق رقم 01، 02، 03، 04، 05، 06.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن نسبة السيولة القانونية في سنة 2018 قدرة ب24,63 وهي أقل من النسبة التي فرضها البنك المركزي المقدرة ب 30% يفسر هذا هو انخفاض في الموجودات السائلة و زيادة الالتزامات وعليه فإن البنك غير قادر على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة عليه في جميع ظروف و حالات البنك.

أما في سنة 2019 نلاحظ انخفاض في نسبة السيولة النقدية مقارنة لسنة 2018 وهي أقل من النسبة المطلوبة من البنك المركزي التي تقدر ب30%، ويفسر هذا التراجع في نسبة السيولة القانونية انخفاض في الموجودات السائلة و زيادة الالتزامات، وعليه الاحتياطات الأولوية والثانوية للبنك غير قادرة على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة عليه في جميع ظروف و حالات البنك.

نلاحظ خلال هذه السنوات2020-2021-2022 ارتفاع في نسبة السيولة القانونية والتي بغلت على الترتيب 24,62%و25,74% و28,17% ولكن رغم هذا الارتفاع إلا أنها لم تصل إلى النسبة القانونية المطلوبة من البنك المركزي ما يفسر أن الوضعية المالية للبنك مازالت غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

2- نسب السيولة النقدية للبنك الخارجي الجزائري BEA:

تحليل هذه النسب يوفر رؤية واضحة حول الوضع المالي للبنك ومدى استعداده للتعامل مع أي احتياجات نقدية طارئة، مما يعكس استقرار البنك وكفاءته في إدارة السيولة. كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 05: حساب نسبة السيولة النقدية لبنك BEA خلال الفترة من 2018 إلى 2022

البيان	2018	2019	2020
البسط	**30.075.0852.382,25**	**708.264.786.379.19**	**6.839.860.788.708,41**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	512.760.477.594,77	411.980.469.743,71	332.545.276.823,99
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	2.171.757.822.223,78	244.296.211.258,84	242.180.082.628,30
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات و الكيانات التابعة	2.998.343.909,78	34.194.608.461,96	41.108.946.144,45
سندات التوظيف	0	0	0
أصول ثابتة	1.738.988.189,12	17.189.676.723,06	17.611.714.066,17
أصول غير ثابتة	591.760.464,80	603.820.191,62	540.059.045,50
المقام	**2.611.071.937.727.49**	**4.802.226.120.223.32**	**2.427.774.355.934.38**
البنك المركزي	0	106.762.400.000,00	95.848.447.136,06
ديون المؤسسات المالية	8.276.131.454,91	1.570.351.502,33	105.596.141.581,41
ديون الزبائن	2.565.901.365.667,67	2.150.694.367.314,99	2.182.656.815.346,20
ديون مقدمة بشكل سندات	36.894.440.604,91	38.889.463.678,51	43.672.951.870,71
البسط / المقام	300.750.852.382,25 / 2.611.071.937.727.49	708.264.786.379.19 / 4.802.226.120.223.32	6.839.860.788.708,41 / 2.427.774.355.934.38
النتيجة	**%11,51**	**%14,75**	**28,17 %**

البيان	2021	2022
البسط	**1.222.078.564.959,2**	**1.453.920.715.410,93**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	894.784.095.834,30	1.155.364.636.039,70
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	265.910.824.000,73	23.435.870.381,25
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات و الكيانات التابعة	42.628.215.431,36	43.084.492.023,22
سندات التوظيف	0	0
أصول ثابتة	18.046.368.787,27	19.375.302.758,14

أصول غير ثابتة	709.060.905,54	890.414.209,32
المقام	**3.470.388.268.506.91**	**4.025.916.857.549.25**
البنك المركزي	357.205.718.222,84	0
ديون المؤسسات المالية	187.412.638.026,87	214.269.445.290,60
ديون الزبائن	2.874.648.055.798,32	3.759.839.554.529,77
ديون مقدمة بشكل سندات	51.121.856.458,88	51.807.857.728,88
البسط / المقام	1.222.078.564.959,2 / 3.470.388.268.506.91	1.453.920.715.410,93 / 4.025.916.857.549.25
النتيجة	**35,21 %**	**36,11 %**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك لبنك bea الملحق رقم: 07، 08، 09، 10، 11، 12، 13.

من خلال تحليل نتائج الجدول، نلاحظ أنه في سنة 2018، كانت نسبة السيولة القانونية تقدر بـ 11.51%، وهي أقل من النسبة القانونية المطلوبة من البنك المركزي المقدرة ب 30% . هذا يشير إلى أن الوضعية المالية للبنك لا تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية. بمعنى آخر، يتعين على البنك إما زيادة قيمة النقدية أو خفض قيمة الودائع لتحسين وضعه المالي.

أما في سنة 2019، فقد ظلت نسبة السيولة القانونية أقل من النسبة المطلوبة من البنك المركزي 30%، مما يدل على استمرار الوضعية المالية الضعيفة للبنك وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية. في حين نلاحظ في سنة 2020 ارتفاعًا في نسبة السيولة القانونية التي بلغت 28.17% مقارنة بالسنة السابقة. على الرغم من هذا الارتفاع، إلا أنه غير كافٍ، مما يعني أن النقدية والشبه نقدية لم تكن كافية لتغطية الودائع، وبالتالي لا يزال البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية بشكل كامل.

بحلول سنة 2021، ارتفعت نسبة السيولة القانونية إلى 35.21%، وهي نسبة أعلى من النسبة القانونية المطلوبة من البنك المركزي. هذا يدل على أن النقدية والشبه نقدية لدى البنك تغطي جزءًا كبيرًا من الودائع، مما يعني أن الوضعية المالية للبنك تحسنت ويمكنه الوفاء بالتزاماته المالية.

وفي سنة 2022، بلغت نسبة السيولة القانونية 36.11%، وهي أعلى من النسبة القانونية المطلوبة من البنك المركزي. هذا يشير إلى أن النقدية والشبه نقدية لدى البنك تغطي جزءًا كبيرًا من الودائع، مما يعزز الثقة والاطمئنان في الوضعية المالية للبنك.

3- نسب السيولة النقدية للبنك الوطني الجزائري BNA

تحليل هذه النسب يوضح مدى استقرار البنك المالي وقدرته على مواجهة الاحتياجات النقدية الفورية. وهذا وفق الجدول التالي:

جدول رقم06: حساب نسبة السيولة النقدية لبنك BNA خلال الفترة من 2018 إلى 2022

البيان	2018	2019
البسط	**397.898.147**	**495.657.827**
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	337.316.817	431.208.241
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	14.043.819	14.043.819
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات و الكيانات التابعة	23.761.261	27.620.374
سندات التوظيف	0	0
أصول ثابتة	22.680.606	22.698.704
أصول غير ثابتة	95.644	86.689
المقام	**2.245.063.130**	**2.580.493.323**
البنك المركزي	0	0
ديون المؤسسات المالية	243.452.166	454.327.409
ديون الزبائن	1.982.925.888	2.103.524.686
ديون مقدمة بشكل سندات	18.685.076	22.641.228
البسط / المقام	397.898.147 / 2.245.063.130	495.657.827 / 2.580.493.323
النتيجة	**%17,72**	**%19,20**

البيان	2020	2021	2022
البسط	**272.795.396**	**1.897.031.246**	**2.319.382.883**
الصندوق، البنك المركزي الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية	204.207.936	331.762.148	383.040.980
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	14.043.820	1.510.752.061	1.881.080.287
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات و الكيانات التابعة	31.488.186	31.237.590	31.282.550
سندات التوظيف	0	0	0
أصول ثابتة	22.961.112	23.209.792	23.850.482
أصول غير ثابتة	94.342	69.655	128.584
المقام	**2.544.765.589**	**3.517.169.778**	**4.393.402.654**
البنك المركزي	50.000.000	761.489.186	94.709.5896
ديون المؤسسات المالية	564.645.009	700.002.151	95.0924.340
ديون الزبائن	1.901.513.860	2.022.287.511	2.456.667.304
ديون مقدمة بشكل سندات	28.606.720	33.390.930	38.715.114

البسط / المقام	272.795.396 / 2.544.765.589	1.897.031.246 / 3.517.169.778	2.319.382.883 / 4.393.402.654
النتيجة	**%10,71**	**%53,93**	**%52,79**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA ملحق رقم: 15،14،23،22،21،20،19،18،17،16.

نلاحظ من خلال نتائج الجذول أنه في سنة 2018 بلغت نسبة السيولة القانونية 17.72%، وهي أقل من النسبة المطلوبة من البنك المركزي المقدرة ب 30%، مما يشير إلى أن الوضعية المالية للبنك غير كافية للوفاء بالالتزامات المفروضة عليه. لذلك، كان على البنك إما زيادة قيمته النقدية أو خفض قيمة الودائع. في سنة 2019، ارتفعت نسبة السيولة النقدية قليلاً مقارنة بعام 2018 لتصل إلى 19.20%. ومع ذلك، لا تزال هذه النسبة أقل من النسبة المطلوبة من البنك المركزي، مما يؤكد أن البنك لا يزال غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية. عندما ننتقل إلى سنة 2020، نلاحظ انخفاضا في نسبة السيولة القانونية إلى 10.71%، وهو أقل من النسبة المطلوبة من البنك المركزي. هذا الوضع يوضح أن البنك ما زال غير قادر على الوفاء بالتزاماته، مما يقتضي منه زيادة القيمة النقدية أو خفض قيمة الودائع. أما في سنة 2021، فقد شهدت نسبة السيولة القانونية ارتفاعًا ملحوظًا لتصل إلى 53.93%، متجاوزة النسبة القانونية المطلوبة 30%. هذا يدل على أن النقدية والشبه نقدية لدى البنك تغطي جزءًا كبيرًا من الودائع، مما يعني أن الوضعية المالية للبنك تمكنه من الوفاء بالتزاماته. وأخيرًا في سنة 2022 بلغت نسبة السيولة النقدية 52.72%، وهي أكبر من النسبة المطلوبة من البنك المركزي. هذا يوضح أن النقدية والشبه نقدية لدى البنك تغطي جزءًا كبيرًا من الودائع، مما يوفر عنصر الاطمئنان والثقة في الوضعية المالية للبنك.

ثالثا: نسبة توظيف الأموال

وتمثل هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة وكالة البنك، وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض: حيث تم حسابها وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة توظيف الاموال} = \frac{\text{(السلف و القروض)الاستثمارات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

1- نسبة توظيف الأموال لبنك الفلاحة وتنمية الريفية – BADR –

هي مؤشر مالي مهم يقيس كفاءة البنك في استخدام موارده المالية لتحقيق العوائد المرجوة. تحليل هذه النسبة يساعد في فهم مدى فعالية البنك في استثمار أمواله لتعزيز نمو القطاع الزراعي والريفي. كما سيتوضح لنا من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم07: حساب نسبة التوظيف لبنك خلال الفترة من 2018 إلى 2022

البيان	2018	2019	2020
البسط	**975.315.536.556,88**	**1.084.297.797.140,23**	**37.796.517.532.268**
القروض و السلف على الزبائن	935.338.814.931,82	1.044.395.028.003,27	36.743.518.306.775
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	39.976.721.625,06	39.902.769.136,96	1.052.999.225.493
المقام	**1.283.679.091.283,73**	**1.386.990.881.621,83**	**80.282.792.879.574,34**
ديون المؤسسات المالية	75.954.641.636,34	152.367.638.120,88	75.954.641.736,34
ديون الزبائن	1.196.873.136.972,58	1.224.430.102.825,89	78.810.412.213.828
ديون مقدمة بشكل سندات	10.851.312.674,81	10.193.140.675,06	1.396.426.024.010
البسط / المقام	$\frac{975.315.536.556,88}{1.283.679.091.283,73}$	$\frac{1.084.297.797.140,23}{1.386.990.881.621,83}$	$\frac{37.796.517.532.268}{80.282.792.879.574,34}$
النتيجة	**%75,98**	**%78,18**	**%47,07**

البيان	2021	2022
البسط	**42.575.076.725.876**	**1.907.149.107.878,08**
القروض و السلف على الزبائن	41.570.816.758.671	1.641.238.283.877,35
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	1.004.259.967.205	265.910.824.000,73
المقام	**87.932.635.030.055**	**3.113.182.550.284.07**
ديون المؤسسات المالية	2.765.035.123.432	187.412.638.026,87
ديون الزبائن	83.861.894.181.252	2.874.648.055.798,32
ديون مقدمة بشكل سندات	1.305.705.725.371	51.121.856.458,88
البسط / المقام	$\frac{42.575.076.725.876}{87.932.635.030.055}$	$\frac{1.907.149.107.879,08}{3.113.182.550.284,07}$
النتيجة	**%48,41**	**%61,22**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BADR الملحق رقم 01، 02، 03، 04، 05، 06.

تشير هذه النسب المتحصل عليها في فترة دراستنا (2018-2022) أن نسبة توظيف في حالة تذبذب حيث في سنتين الأوليتين 2018 و2019 كانت مرتفعة بنسبة 75,98% و78,18%، حيث هذه الزيادة يمكن أن تدعم السيولة كما يمكن أن لا تدعمها. كما نلاحظ خلال السنوات الثلاثة من 2020 إلى 2022 أن نسب التوظيف في انخفاض ملحوظ حيث بلغت 47,07% و48,41% 61,32% ولكن رغم هذا الانخفاض إلا أن نسبة التوظيف مازالت جيدة لأنها تفوق نسبة 45% وهذا ما يدل على مدى قدرة المصرف على منح القروض.

إن الزيادة في نسبة التوظيف تعني أن المصرف يمنح قروض كثيرة على حساب السيولة، وتظهر هذه النسب أن الهدف الأول للبنك هو الربحية.

حيث تفسر هذه الزيادة بأن البنك يقوم بتوظيف أمواله من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من إجمالي الودائع والعملات التي بحوزته.

2- نسبة توظيف الأموال للبنك الخارجي الجزائري BEA

من خلال تحليل هذه النسبة يساعد في تقييم قدرة البنك على استثمار أمواله بشكل فعال لدعم نموه وتحقيق أهدافه المالية. وذلك فق الجدول الآتي:

جدول رقم 08: حساب نسبة التوظيف لبنك BEA خلال الفترة من 2018 إلى 2022

البيان	2018	2019	2020
البسط	**2.329.421.174.625,54**	**2.432.323.481.927,58**	**2.356.473.686.430,06**
القروض و السلف على الزبائن	2112245392401,76	2.188.027.270.668,74	2.114.293.603.801,76
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	217.175.782.223,78	244.296.211.258,84	242.180.082.628,30
المقام	**2.611.071.937.727.49**	**2.191.154.182.495,83**	**2.331.925.908.798,32**
ديون المؤسسات المالية	8.276.131.454,91	1.570.351.502,33	105.596.141.581,41
ديون الزبائن	2.565.901.365.667,67	2.150.694.367.314,99	2.182.656.815.346,20
ديون مقدمة بشكل سندات	36.894.440.604,91	38.889.463.678,51	43.672.951.870,71
البسط / المقام	2.329.421.174.625,54 / 2.611.071.937.727.49	2.432.323.481.927,58 / 2.191.154.182.495,83	2.356.473.686.430,06 / 2.331.925.908.798,32
النتيجة	**%89,21**	**111%**	**101%**

البيان	2021	2022
البسط	**1.907.149.107.878,08**	**1.735.515.988.921,68**
القروض و السلف على الزبائن	1.641.238.283.877,35	1.501.210.118.540,43
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	265.910.824.000,73	234.305.870.381,25
المقام	**31.13.182.550.284.07**	**4.025.916.857.549,25**
ديون المؤسسات المالية	187.412.638.026,87	214.269.445.290,60
ديون الزبائن	2.874.648.055.798,32	3.759.839.554.529,77
ديون مقدمة بشكل سندات	51.121.856.458,88	51.807.857.728,88
البسط / المقام	190.714.917.879,08 / 3.113.182.550.284.07	1.735.515.988.921,68 / 4.025.916.857.549,25
النتيجة	**%61,22**	**%43,12**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنكBEA الملحق رقم: 07، 08، 09، 10، 11، 12، 13.

نلاحظ خلال السنوات الثلاثة الأولى 2018_2019_2020 أن نسبة التوظيف في ارتفاع ملحوظ حيث فاقت 100% وهذا يدل على أن المصرف قادر على منح القروض، هذا ما يعزز إمكانية البنك على تحقيق هدف الربحية فارتفاعها يؤثر إيجابا على الأرباح.

أما خلال السنتين 2021 و2022 نلاحظ انخفاض في نسبة التوظيف حيث كانت 61,22% في سنة 2021 وانخفضت إلى 43,13% في سنة 2022 وهذا النقصان يعود إلى نقصان التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف البنك من إجمالي الودائع التي بحوزته، وهذا ما يعزز من عدم إمكانية البنك على تحقيق الربحية، فانخفاضها يؤثر سلبا على الأرباح، وكذلك يؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة.

3- نسبة التوظيف للبنك الوطني الجزائري BNA

هذه النسبة تساعد في تقييم مدى فعالية البنك في استثمار موارده لتحقيق النمو والأرباح. كما هو موضح:

جدول رقم 09: حساب نسبة التوظيف لبنك BNA خلال الفترة من 2018 إلى 2022

البيان	2018	2019
البسط	**1.820.705.897**	**2.058.552.245**
القروض و السلف على الزبائن	1.806.662.078	2.044.508.426
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	1.4043.819	14.043.819
المقام	**2.245.063.130**	**2.580.493.323**
ديون المؤسسات المالية	243.452.166	454.327.409
ديون الزبائن	198.2925.888	2.103.524.686
ديون مقدمة بشكل سندات	18.685.076	22.641.228
البسط / المقام	1.820.705.897 / 2.245.063.130	2.058.552.245 / 2.580.493.323
النتيجة	**%81,09**	**%79,77**

البيان	2020	2021	2022
البسط	**2.131.762.632**	**2.949.330.149**	**3.505.359.902**
القروض و السلف على الزبائن	21.17.718.812	1.438.578.088	1.624.279.615
موجودات مالية محتفظ بها لآجل الاستحقاق	14.043.820	1.510.752.061	1.881.080.287
المقام	**2494.765.589**	**2.755.680.592**	**3.446.306.758**
ديون المؤسسات المالية	564.645.009	700.002.151	950.924.340
ديون الزبائن	1.901.513.860	2.022.287.511	2.456.667.304
ديون مقدمة بشكل سندات	28.606.720	33.390.930	38.715.114
البسط / المقام	2.131.762.632 / 2.494.765.589	2.949.330.149 / 2.755.680.592	3.505.359.902 / 3.446.306.758
النتيجة	**%85,44**	**%107,02**	**%101,71**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA ملحق رقم: 23،22،21،20،19،18،17،16،15،14.

نلاحظ خلال 5 سنوات من 2018 إلى 2022 أن نسبة التوظيف الأموال في ارتفاع ملحوظ، حيث تفسر هذه الزيادة بأن البنك يقوم بتوظيف أمواله من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف البنك من إجمالي الودائع التي بحوزته، وهذا ما يعزز من إمكانية البنك على تحقيق هذه الربحية، فارتفاعها يؤثر إيجابا على الأرباح، أما انخفاضها يؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة.

المطلب الثاني: حساب مؤشرات المخاطر المصرفية

هنالك عدة طرق يتم بها حساب المخاطر المصرفية، ولكن نظرا لعدم توفر المعلومات الخاصة بأغلب الطرق قررنا اختيار طريقة المؤشرات لتوفر المعطيات والحسابات الخاصة بها.

أولا: مؤشر قياس المخاطر المصرفية النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف: ويعد هذا المؤشر واحد من المعايير المستخدمة لقياس المخاطر المصرفية ويحسب بالطريقة التالية:

$$\frac{\text{النقد و الأرصدة المملوكات لدى المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

1/ قياس المخاطر المصرفية النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف لبنك الفلاحة وتنمية الريفية: وتم حساب نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم10: مؤشر قياس الخطر بالنسبة لنقد والأرصدة المملوكة لدى بنك BADR

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
النتيجة	**%16,72**	**%14,45**	**%16.72**	**%19.48**	**%21.47**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BADR الملحق رقم 01، 02، 03، 04، 05، 06.

نلاحظ من خلال المعطيات في الجدول في سنة 2018 و2019 قد انخفضت نسب مؤشر خطر المصرف وقدرت ب16,72% و14,45% على التوالي، وهذا الانخفاض راجع إلى ارتفاع المخاطر المصرفية على اعتبار أن ذلك يعكس نقصان في الأرصدة النقدية التي يواجه بها البنك التزاماته.

أما خلال السنوات الثلاث الأخيرة 2020، 2021، 2022، فنلاحظ ارتفاع في قيمة المؤشر كما هو مدرج في الجدول وهذا راجع إلى انخفاض المخاطر المصرفية على اعتبار زيادة الأرصدة النقدية سواء في البنك أو الصندوق.

2/ قياس المخاطر المصرفية النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف للبنك الخارجي الجزائري BEA: يتضمن ذلك تقييم قدرة البنك على تحمل وإدارة المخاطر المتعلقة بالسيولة والتحكم في الأصول والالتزامات وتم حساب نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم11: مؤشر قياس الخطر بالنسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى بنك BEA

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
النتيجة	%15,55	%12,62	%12,12	%21,47	%24,51

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BEA الملحق رقم: 07، 08، 09، 10، 11، 12، 13.

تبين معطيات الجدول الذي يتضمن مؤشر خطر المصارف لبنك الخارجي الجزائري لسنوات الخمسة من 2018 إلى 2022، حيث نلاحظ انه من خلال الثلاث سنوات الأولى 2018-2019-2020 كانت في انخفاض ملحوظ حيث قدرت ب 15,55% و12,62% و12,12%على الترتيب، ويشير انخفاض هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطر المصرفية على اعتبار أن ذلك يعكس نقصان في الأرصدة النقدية سواء في الصندوق أو لدى البنك والتي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.

أما بالنسبة لسنة 2021 و2022 فنلاحظ ارتفاع في قيمة هذا المؤشر بنسبة 21,47% و24,51% على الترتيب وهذا راجع إلى انخفاض المخاطر المصرفية، على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة في الأرصدة النقدية سواء في الصندوق أو لدى البنك والتي يواجه بها البنك التزاماته.

3/ قياس المخاطر المصرفية النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف للبنك الوطني الجزائري BNA: وتم حساب نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم12: مؤشر قياس الخطر بالنسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى بنك BNA

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
النتيجة	%10,94	%12,34	%5,93	%7,40	%6,78

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BNA ملحق رقم: 15،14،23،22،21،20،19،18،17،16.

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في قيمة هذا المؤشر لدى بنك BNA حيث نلاحظ انخفاض في هذه النسب مع مرور الزمن حيث بلغت في السنة الأخيرة (2022) 6,78% أي أن هذا البنك يواجه صعوبة في مواجهة التزاماته المختلفة.

ثانيا: الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات

ويتم حساب هذا المؤشر بالطريقة التالية:

$$\frac{\text{الموجودات النقدية و الاستثمارات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

1/ نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لبنك الفلاحة وتنمية الريفية: وتم حساب نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم13: مؤشر قياس الخطر بالنسبة للموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
نتيجة	%20.34	%17.83	%13.71	%22.98	%21.68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك BADR الملحق رقم 01، 02، 03، 04، 05، 06.

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في قيمة هذا المؤشر لدى بنك البدر حيث نرى انخفاض خلال الثلاث سنوات الأولى حيث أن قيمة كانت في سنة 2018 قدرة ب 20.34% إلى أن وصلت سنة 2020 13.71%، وهذا الانخفاض راجع إلى نقصان في النقد والاستثمارات التي يواجه بها البنك التزاماته وهذا يشكل زيادة المخاطرة للمصرف.

كما نلاحظ خلال السنتين الأخيرتين ارتفاع في قيمة المؤشر مقارنة بالسنوات السابقة ومع ذلك هذا الارتفاع راجع إلى انخفاض المخاطرة وزيادة النقد والاستثمار لدى البنك.

2/نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري BEA: وتم حساب نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم 14: مؤشر قياس الخطر بالنسبة للموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
النتيجة	%9.12	%21.70	%21.68	%29.33	%30.83

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية للبنكBEA الملحق رقم: 07، 08، 09، 10، 11، 12، 13.

تبين معطيات الجدول الذي يتضمن مؤشر خطر المصارف لبنك BEA للسنوات الخمسة حيث نلاحظ ارتفاع ملحوظ حيث بلغت الذروة لسنة 2022 بنسبة 30.83% وهذا راجع إلى انخفاض المخاطر المصرفية وذلك يعكس زيادة في النقد والاستثمارات التي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.

3/ نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات للبنك الوطني الجزائري BNA: وتم حساب نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم 15: مؤشر قياس الخطر بالنسبة للموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
النتيجة	%12.90	%14.19	%7.92	%42.33	%41.11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير المالية لبنك BNA ملحق رقم: 14،15،16،17،18،19،20،21،22،23.

نلاحظ من خلال هذا الجدول تذبذب في قيمة هذا المؤشر لدى بنك BNA ولكن رغم هذا التذبذب نلاحظ ارتفاع ملحوظ في هذه النسب مع مرور الزمن حيث بلغ الذروة سنة 2022/2021 بنسبة 42.33%، 41.11% على الترتيب وهذا راجع إلى أن البنك قادر على مواجهة أزماته المختلفة.

ثالث: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات

وتحسب بالطريقة التالية:

$$\frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

1/ نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات لبنك الفلاحة والتنمية : وتم حساب نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم 16: مؤشر قياس الخطر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
النتيجة	%66.02	%68.80	%25.58	%43.24	%45.77

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال المعطيات المقدمة من قبل البنكBADR الملحق رقم 01، 02، 03، 04، 05، 06.

نلاحظ من خلال الجدول أن خلال السنتين 2018 و2019 كانت نسبة المؤشر مرتفعة وقد تجاوزت 65% ويرجع إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية للبنك على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعدها المحددة.

كما نلاحظ خلال السنتين الآخرتين ارتفاع طفيف في قيمة المؤشر مقارنة بسنة 2020 ومع دلك هذا الارتفاع راجع إلى انخفاض المخاطر المصرفية وزيادة النقد والاستثمار لدى البنك.

2/ نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات للبنك الخارجي الجزائري BEA: وتم حساب نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم 17: مؤشر قياس الخطر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
النتيجة	%70.64	%74.55	%74.69	%45.77	%36.82

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على تقارير المالية لبنكBEA الملحق رقم: 07، 08، 09، 10، 11، 12، 13.

نلاحظ من الجدول أن خلال الثلاث سنوات الأولى كانت نسبة المؤشر مرتفعة تتجاوز 70% ويرجع إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية للبنك على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعدها المحددة أما بالنسبة لسنة 2021 وسنة 2022 نلاحظ انخفاض من قيمة هذا المؤشر وهذا راجع إلى انخفاض المخاطر الائتمانية.

3/ نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات للبنك الوطني الجزائري BNA: وتم حساب نتائجه في الجدول التالي:

الجدول رقم 18: مؤشر قياس الخطر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
النتيجة	% 59.06	%50.89	%61.96	%65.81	%62.13

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال وثائق المقدمة من طرف البنكBNA ملحق رقم: 23،22،21،20،19،18،17،16،15،14.

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في قيمة هذا المؤشر بالنسبة لبنك BNA ولكن رغم هذا التذبذب إلا أننا نلاحظ ارتفاع في قيمة هذا المؤشر حيث بلغ الذروة لسنة 2021 وتليها سنة 2022 بقيمة 65,81% و62,13%على الترتيب، وهذا راجع إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية للبنك على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

المطلب الثالث: مقارنة وتحليل النتائج بين البنوك

بعدما قمنا بحساب مؤشرات السيولة والمخاطر فإن ذلك يسمح لنا بإجراء مقارنة موضوعية فيما يتعلق بتحليل النتائج المستخلصة وتحديد الفروقات الجوهرية. ويهدف هذا التحليل إلى تقييم الأداء المالي لكل بنك من حيث الكفاءة في إدارة السيولة وتخفيف المخاطر، مما يساعد في تقديم توصيات لتحسين الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المالي للبنوك. سنقوم بمقارنة النتائج لتحديد نقاط القوة والضعف، وفهم كيفية تفاعل كل بنك مع التحديات المالية والاقتصادية.

أولا: مؤشرات السيولة المصرفية: وتتمثل فيما يلي:

1/ نسبة الرصيد النقدي: وتعتبر من أهم نسب السيولة لدى المصارف، تشير هذه النسب مدى المصرف للاحتفاظ بالنقد الحاضر مقارنة مع بقية الأصول لديه حيث كلما زادت نسبة السيولة النقدية ازدادت قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها المالية المستحقة عند موعدها.

الجدول رقم 19: نسب الرصيد النقدي (2018_2022)

البيـــــان	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	البنك الخارجي الجزائري	البنك الوطني الجزائري
	نسبة الرصيد النقدي	نسبة الرصيد النقدي	نسبة الرصيد النقدي
2018	%18,61	%19,35	%14,39
2019	%16,46	%15,82	%15,98
2020	%18,64	%15,54	%7,77
2021	%21,97	%26,06	%9,17
2022	%26,06	%29,05	%8,08
المتوسط	**%20,34**	**%21,16**	**%11,07**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج جداول نسب الرصيد النقدي.

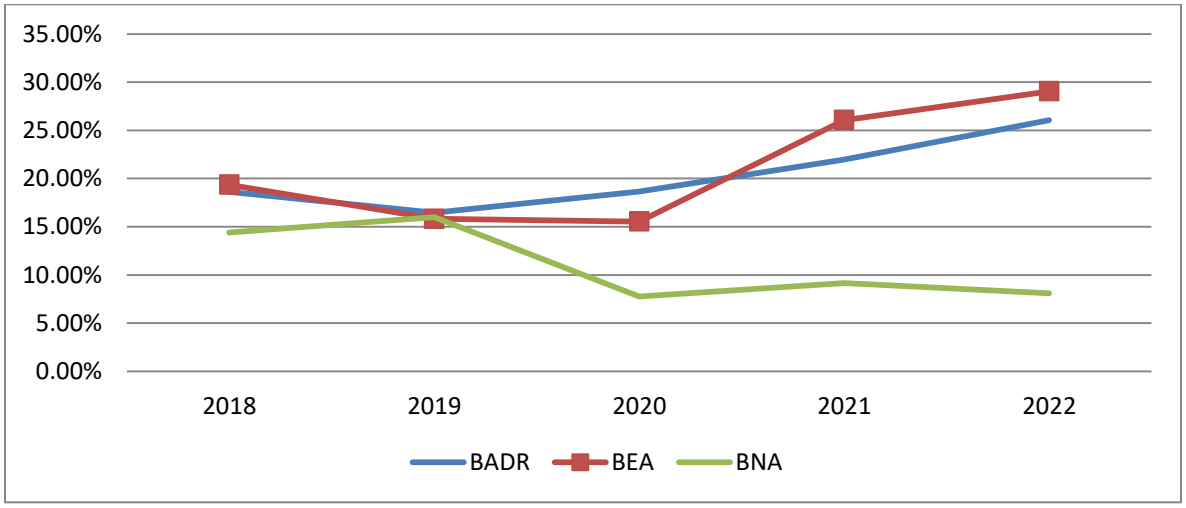
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي للمصارف التي يتضمنها الجدول متغيرة حسب كل مصرف، إذ أن نسب الرصيد النقدي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يغلب عليه طابع التذبذب خلال خمس السنوات من 2018 إلى 2022 والتي بلغت بالمتوسط خلال هذه المدة ب 20,34%، حيث كان في السنوات الثلاثة الأولى منخفض في حين كان في السنتين الأخيرتين ارتفع حيث بلغ الدروة في سنة 2022 بنسبة 26,06% حيث فاق النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي والتي هي 20% ما يفسر ان البنك اخد إجراءات تصحيحية مقارنة بالسنوات السابقة حيث قام برفع من قيمة النقدية لديه.

في حين أن البنك الخارجي الجزائري هو أيضا كان في حالة تذبذب في نسبه خلال الخمس السنوات من 2018 إلى 2022 والتي بلغت بالمتوسط خلال هذه المدة ب 21,16%، حيث كان في السنوات الثلاثة الأولى في حالة انخفاض حيث لم تصل إلى القيمة المطلوبة من طرف البنك المركزي أي أن على البنك في هذه الحالة إما أن يرفع من قيمة النقد لديه أو يخفض من قيمة الودائع، في حين ارتفع نسبة الرصيد النقدي خلال السنتين 2021 و2022 لتبلغ الدروة بقيمة 29,05% وهذا راجع إلى ارتفاع من القيمة النقدية لدى البنك.

أما بالنسبة لبنك الوطني الجزائري فقد كان في حالة انخفاض ملحوظ خلال هذه الخمس السنوات والذي بلغ بالمتوسط خلال هذه المدة ب 11,07%، حيث نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي خلال هذه الخمس سنوات لم تصل إلى الحد المطلوب الذي يفرضه البنك المركزي والتي هي 20% وهذا ما يفسر أن النقدية لدى البنك لم تكن كافية لمواجهة الالتزامات.

ونلاحظ من خلال هذه النتائج أن بنك الخارجي الجزائري هو أحسن بنك من بين هذه البنوك من خلال مؤشر الرصيد النقدي حيث في سنواته الأخيرة فاق النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي وهذا ما دل على أن البنك قادر على الوفاء بالتزاماته.

الشكل رقم 02: نسب الرصيد النقدي (2018_2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم19.

2/ نسبة السيولة القانونية: تشير هذه النسب إلى إجمالي الأصول السائلة التي يحتفظ بها المصرف، أما مقام النسبة فيشير إلى الودائع والحسابات النظامية أي إجمالي الخصوم مطروحا منها رأس المال الممتلك.

الجدول رقم 20: نسب السيولة القانونية (2018_2022)

البيـــــان	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	البنك الخارجي الجزائري	البنك الوطني الجزائري
	نسبة السيولة القانونية	نسبة السيولة القانونية	نسبة السيولة القانونية
2018	%24,63	%11,51	%17,72
2019	%21,47	%14,75	%19,20
2020	%24,62	%28,17	%10,71
2021	%25,74	%35,21	%53,93
2022	%28,17	%36,11	%52,79
المتوسط	**%24,93**	**%25,15**	**%30,87**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج جداول نسب السيولة النقدية.

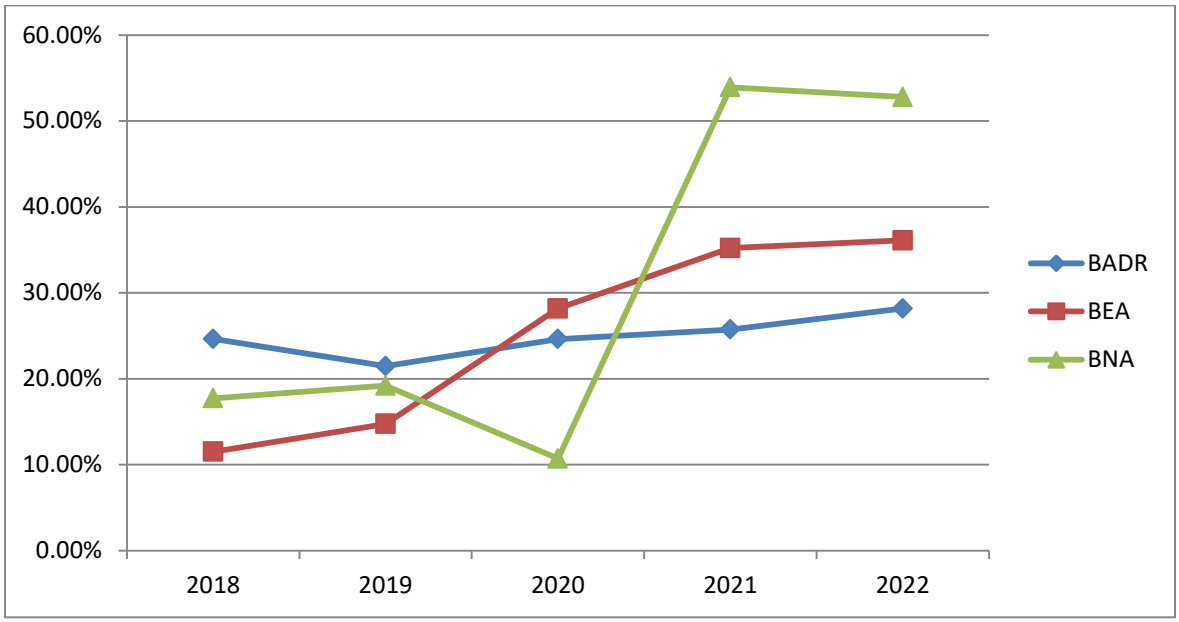
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة النقدية للمصارف التي تضمنها الجدول متغيرة حسب كل مصرف، إذ أن نسبة السيولة القانونية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يغلب عليه طابع التذبذب فنسبه خلال الخمس سنوات من 2018 إلى 2022 بلغت بالمتوسط خلال المدة ب 24,93%. حيث نلاحظ انه في جميع السنوات لم يصل إلى النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي، أي يعني أن النقدية والشبه نقدية لم تكن كافية لتغطية الودائع أي أن الوضعية المالية للبنك لن تمكنه من الوفاء بالتزاماته.

أما بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري فنلاحظ أن نسبه في حالة ارتفاع ملحوظ خلال الخمس سنوات والتي بلغت بالمتوسط خلال المدة ب 25,15%، حيث نلاحظ انه خلال السنوات الأخيرة قد بلغ النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي وهذا ما يدل على أن النقدية والشبه نقدية لدى البنك تغطي جزء كبير من الودائع أي ان الوضعية المالية للبك تمكنه من الوفاء بالتزاماته.

وكذلك بالنسبة للبنك الوطني الجزائري فنلاحظ أن نسبه في حالة ارتفاع ملحوظ خلال الخمس سنوات والتي بلغت بالمتوسط خلال المدة ب 30,87%، حيث ف السنوات الأخيرة نلاحظ انه فاق النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي والتي فاقت 50% ما يدل على أن النقدية والشبه نقدية لدى البنك تغطي جزء كبير من الودائع أي أن الوضعية المالية للبنك تمكنه من الوفاء بالتزاماته.

ونلاحظ من خلال هذه النتائج أن بنك الوطني الجزائري هو أحسن بنك من بين هذه البنوك من خلال مؤشر السيولة القانونية حيث في سنواته الأخيرة فاق النسبة المطلوبة من قبل البنك المركزي وهذا ما دل على أن البنك قادر على الوفاء بالتزاماته.

الشكل رقم 03: نسب السيولة القانونية (2018_2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم20.

3/ نسبة التوظيف: تشير هذه النسب إلى المقدار الذي تم توظيفه من مصادر التمويل والتي تمثل الودائع وما بحكمها وتتكامل هذه النسب مع نسب السيولة القانونية فعندما يكون مجموع هاتين النسبتين أكبر من 100% فمعنى ذلك أن المصرف قد عمل على توظيف رأس المال.

الجدول رقم 21: نسب التوظيف (2018_2022)

البيـــــان	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	البنك الخارجي الجزائري	البنك الوطني الجزائري
	نسبة التوظيف	نسبة التوظيف	نسبة التوظيف
2018	%75,98	%89,21	%81,09
2019	%78,18	%111	%79,77
2020	%47,07	%101	%85,44
2021	%48,41	%61,22	%107,02
2022	%61,22	%43,12	%101,71
المتوسط	**%62,17**	**%81,11**	**%91,01**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج جداول نسب التوظيف.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التوظيف للمصارف التي تضمنها الجدول متغيرة حسب كل مصرف، إذ أن نسبة التوظيف لبنك الفلاحة وتنمية الريفية يغلب عليه طابع التذبذب في نسبه خلال الخمس سنوات من 2018 إلى 2022 بلغت بالمتوسط خلال المدة ب 62,17%، ولكن عموما نسبها مرتفعة

نوعا ما، مما يعني أن زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف البنك من إجمالي الودائع التي بحوزته، وهذا ما يعزز من إمكانية البنك على تحقيق هذه الربحية.

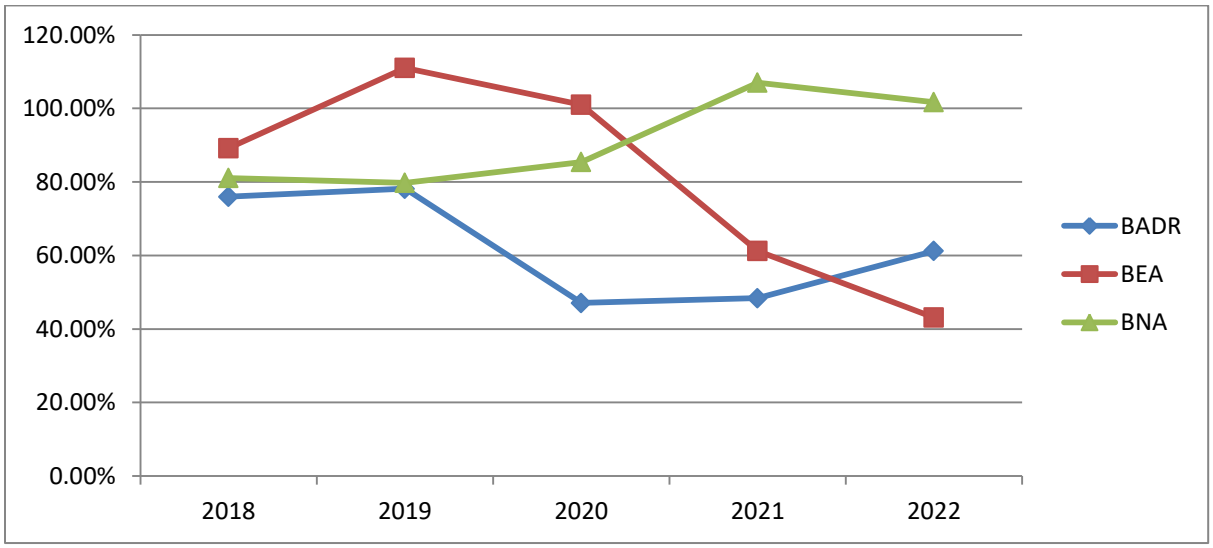
أما بالنسبة لبنك الخارجي الجزائري فنلاحظ أن نسبه في حالة انخفاض خلال الخمس سنوات من 2018 إلى 2022 بلغت بالمتوسط خلال المدة ب 81,11%، حيث نلاحظ انه في السنة الأخيرة انخفض بنسبة كبيرة حيث قلت عن 45% وهذا الانخفاض يعود إلى نقصان التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف البنك من إجمالي الودائع التي بحوزته، وهذا ما يعزز من عدم إمكانية البنك على تحقيق الربحية، فانخفاضها يؤثر سلبا على الأرباح، وكذلك يؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة.

نلاحظ أن بنك الوطني الجزائري نسبه في حالة ارتفاع خلال الخمس سنوات من 2018 إلى2022 بلغت بالمتوسط خلال المدة 91,01%، حيث نلاحظ في السنتين الأخيرتين بلغ الدروة حيث فاق 100%، حيث تفسر هذه الزيادة بأن البنك يقوم بتوظيف أمواله من خلال زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من طرف البنك من إجمالي الودائع التي بحوزته، وهذا ما يعزز من إمكانية البنك على تحقيق هذه الربحية، فارتفاعها يؤثر إيجابا على الأرباح، أما انخفاضها يؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة.

ونلاحظ من خلال هذه النتائج أن بنك الوطني الجزائري هو أحسن بنك من بين هذه البنوك من خلال مؤشر نسبة التوظيف حيث في سنواته الأخيرة فاق الدروة وهذا ما يعزز من إمكانية البنك على تحقيق هذه الربحية.

ثانيا: المخاطر المصرفية: هنالك عدة طرق يتم بها حساب المخاطر المصرفية من بينها طريقة المؤشرات لتوفر المعطيات والحسابات الخاصة بها.

الشكل رقم04: نسب التوظيف (2018_2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم21.

1/ النقد والأرصدة المملوكة لدى المصرف إجمالي الموجودات: ويعتبر هذا المؤشر واحد من المعايير المستخدمة لقياس المخاطر المصرفية.

الجدول رقم 22: النقد والأرصدة المملوكة لدى المصرف إجمالي الموجودات (2018_2022)

البيـــــان	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	البنك الخارجي الجزائري	البنك الوطني الجزائري
	نسبة الخطر الأولى	نسبة الخطر الأولى	نسبة الخطر الأولى
2018	%16,72	%15,55	%10,94
2019	%14,45	%12,62	%12,34
2020	%16,72	%12,12	%5,93
2021	%19,48	%21,47	%7,40
2022	%21,47	%24,51	%6,78
المتوسط	**%17,77**	**%17,25**	**%8,68**

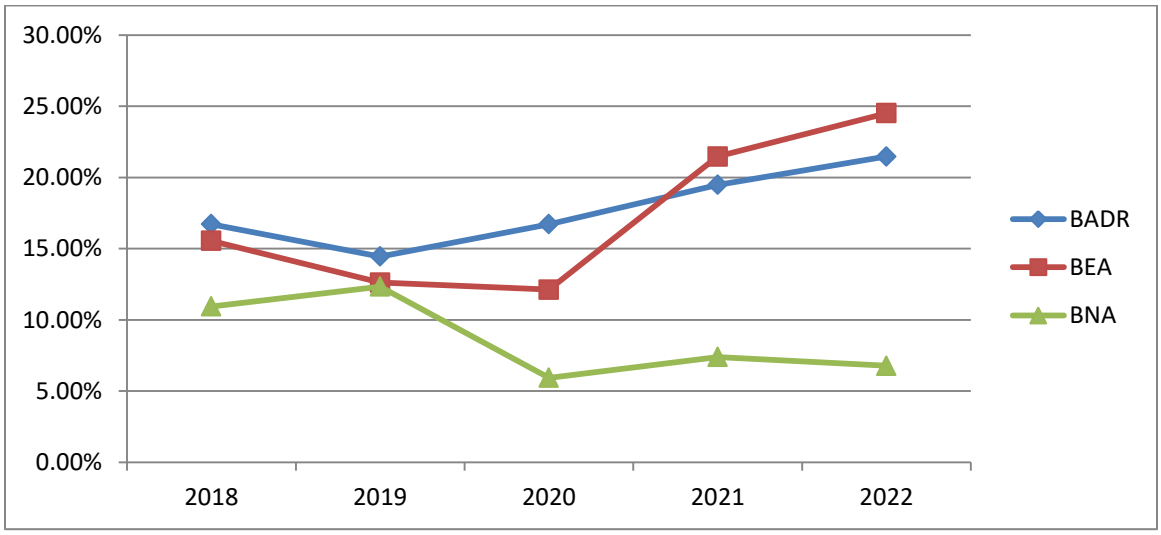
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج جداول نسب النقد والأرصدة المملوكة لدى المصرف إجمالي الموجودات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصرف إجمالي الموجودات للمصارف التي تضمنها الجدول متغيرة حسب كل مصرف، إذ أن نسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصرف إجمالي الموجودات لبنك الفلاحة وتنمية الريفية والبنك الخارجي الجزائري في حالة ارتفاع خلال الخمس سنوات من 2018 إلى 2022 بلغت بالمتوسط خلال المدة ب 17,77 % و17,25% وهذا راجع إلى انخفاض المخاطر المصرفية على اعتبار زيادة الأرصدة النقدية سواء في البنك أو الصندوق.

في حين أن البنك الوطني الجزائري في حالة انخفاض خلال الخمس سنوات من 2018 إلى 2022 بلغت بالمتوسط خلال المدة ب 8,68% وهذا راجع إلى ارتفاه المخاطر المصرفية على اعتبار ان ذلك يعكس نقصان في الأرصدة النقدية التي يواجه بها البنك التزاماته.

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن البنك الخارجي الجزائري هو أحسن بنك من بين هذه البنوك من خلال مؤشر النقد والأرصدة المملوكة لدى المصرف إجمالي الموجودات.

الشكل رقم 05: نسب النقد والأرصدة المملوكة لدى المصرف إجمالي الموجودات (2018_2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم22.

2/ الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات: ويعتبر هذا المؤشر واحد من المعايير المستخدمة لقياس المخاطر المصرفية.

الجدول رقم 23: الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات (2018_2022)

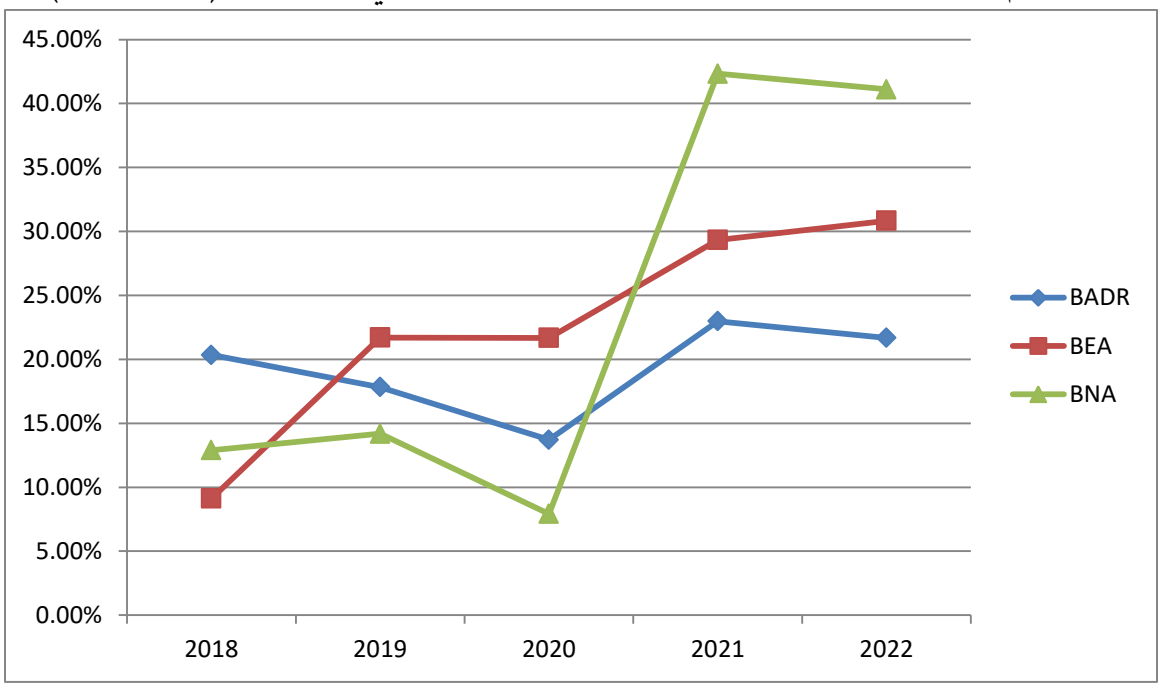
البيـــــان	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	البنك الخارجي الجزائري	البنك الوطني الجزائري
	نسبة الخطر الثاني	نسبة الخطر الثاني	نسبة الخطر الثاني
2018	%20,34	%9,12	%12,90
2019	%17,83	%21,70	%14,19
2020	%13,71	%21,68	%7,92
2021	%22,98	%29,33	%42,33
2022	%21,68	%30,83	%41,11
المتوسط	**%19,30**	**%22,53**	**%23,69**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج جداول نسب الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات في ارتفاع ملحوظ خلال الخمس سنوات من 2018 إلى 2022 حيث بلغت المتوسط في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 19,30% والبنك الخارجي الجزائري بنسبة 22,53% والبنك الوطني الجزائري بنسبة 23,69%، ويعود هذا الارتفاع فالنسب إلى انخفاض المخاطر المصرفية على اعتبار زيادة الأرصدة النقدية سواء في البنك أو الصندوق.

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن البنك الخارجي الجزائري هو أحسن بنك من بين هذه البنوك من خلال مؤشر الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات.

الشكل رقم 06: نسب الموجودات النقدية والاستثمارات إلى إجمالي الموجودات (2018_2022)



المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم23.

3/ التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات: ويعتبر هذا المؤشر واحد من المعايير المستخدمة لقياس المخاطر المصرفية.

الجدول رقم 24: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات (2018_2022)

البيـــــان	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	البنك الخارجي الجزائري	البنك الوطني الجزائري
	نسبة الخطر الثالث	نسبة الخطر الثالث	نسبة الخطر الثالث
2018	%66,02	%70,64	%59,06
2019	%68,80	%74,55	%50,89
2020	%25,58	%74,69	%61,96
2021	%43,24	%45,77	%65,81
2022	%45,77	%36,82	%62,13
المتوسط	**%49,88**	**%60,49**	**%59,97**

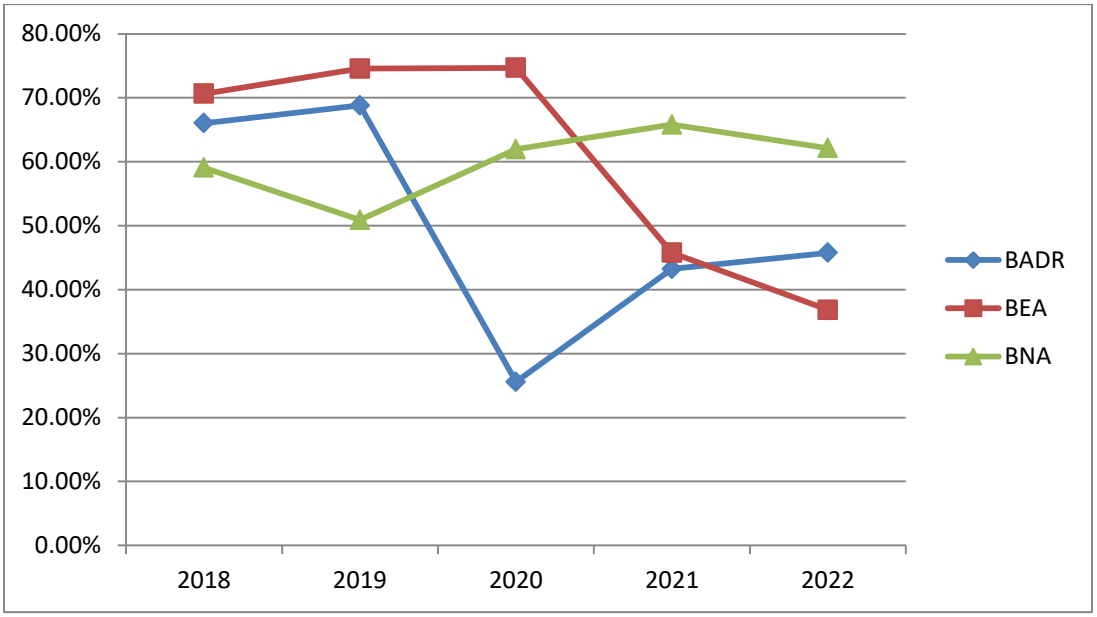
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج جداول نسب التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسب التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات في حالة انخفاض ملحوظ بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الخارجي الجزائري حيث بلغت نسبة المتوسط في هذه البنوك ب 49,88% و60,49% ويعود هذا الانخفاض في النسب إلى انخفاض المخاطر الائتمانية.

عكس البنك الوطني الجزائري فنسب التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات في حالة ارتفاع ملحوظ حيث بلغت نسبة المتوسط في هذا البنك 59,97% ويعود هذا الارتفاع في النسب إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية للبنك على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن البنك الوطني الجزائري هو أحسن بنك من بين هذه البنوك بنسبة لمؤشر التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات خاصة في السنوات الأخيرة.

الشكل رقم 07: نسب التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات (2018_2022)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم24.

خلاصة

من خلال قيامنا بالدراسة التطبيقية في البنوك الثلاثة والتي هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، حاولنا التطرق لواقع إدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية محل الدراسة، حيث اتضح أن هذه البنوك باعتبارها من البنوك التجارية في الجزائر تقوم بتطبيق نسب السيولة القانونية ونسب الرصيد النقدي، نسب التوظيف المعمول بها لدى السلطات النقدية الجزائرية، فتبين لنا من خلال تحليل مؤشرات هذه البنوك أن كفاية إدارة السيولة تختلف من بنك لآخر.

كما تبين أن معظم الطرق المستعملة لحساب المخاطر المصرفية تعتبر نتائجها مجرد نتائج متحصل عليها فقط، إذ لا تستعمل لتحسين وضعية هذه البنوك ويبقى العائق الوحيد أمام هذه الوضعيات هو نقص المعلومات أي عدم التمكن من الحصول على المعطيات اللازمة من القسم في وقتها المناسب. وعليه يمكن القول إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها وليس إزالتها.

خـــاتـــمة

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها البنوك التجارية في تحريك فعاليات الاقتصاد باعتبارها من أهم المؤسسات المالية، تواجه دائمًا تحديات كبيرة تتعلق بمخاطر السيولة. تتطلب هذه المخاطر استراتيجيات فعالة وإدارة متقدمة لضمان الاستقرار المالي والاستمرارية في الأسواق. إن إدارة مخاطر السيولة تعتمد على التحليل الواقعي للبيانات المالية واستخدام القياسات المحاسبية الدقيقة، بالإضافة إلى المهارة في اختيار النماذج والتقنيات الملائمة لتقييم السيولة، مما يتطلب معرفة عميقة وخبرة واسعة في المجال المالي والمصرفي واستخدام أحدث الأساليب في التنبؤ بالمخاطر وإدارتها.

نتائج الدراسة

بعد تطرقنا لموضوع الدراسة أصبح في الإمكان اختبار صحة الفرضيات سابقة الذكر حيث:

- بالنسبة لفرضية الرئيسية تشير إلى أن لمؤشرات السيولة ومستويات المخاطر بالمصارف التجارية، القدرة على تحليل التوجهات المستقبلية للمخاطر المصرفية، حيث أنه من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن لمؤشرات السيولة القدرة على تحليل التوجهات المستقبلية للمخاطر في المصارف التجارية.
- بالنسبة للفرضية الأولى تساعد مؤشرات السيولة في تقديم تنبؤات دقيقة بشأن توجهات المخاطرة المستقبلية في البنوك الجزائرية من خلال توفير إشارات مبكرة حول التغيرات المحتملة في المخاطر المالية. حيث أنه لاختبار صحتها يتم جمع بيانات مؤشرات السيولة و تحليل الاتجاهات (Trend Analysis) لمعرفة ما إذا كانت مؤشرات السيولة تعطي إشارات مبكرة حول تغيرات المخاطر.
- بالنسبة للفرضية الثانية التي تشير إلى أن مؤشرات السيولة تقاس من خلال مجموعة من النسب المالية كنسبة السيولة القانونية وتقدم صورة شاملة لقدرة المصارف التجارية على تلبية احتياجاتها النقدية، نجد أن البيانات تدعم هذه الفرضية بشكل جيد. تم عرض نسب السيولة القانونية ونسب الرصيد النقدي للبنوك المختلفة مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري للفترة من 2018 إلى 2022، مما يوضح قدرة هذه النسب على تقديم صورة شاملة عن سيولة المصارف.
- بالنسبة للفرضية الثالثة التي تشير إلى مؤشرات السيولة دقيقة وموثوقة في التنبؤ بالمخاطر المصرفية في المصارف الجزائرية محل الدراسة(بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري)، مما يساهم في اتخاذ قرارات استباقية لتجنب الأزمات المالية.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، استطعنا جمع حوصلة من النتائج والتي يمكن أن تساهم في إغناء الجانب المعرفي و أهما ما يلي:

- دخول البنوك التجارية الجزائرية في بيئة ومحيط جديد مليء بالمخاطر يتطلب منها اعتماد سياسات جديدة تتوافق مع متطلبات السوق.
- التفكير في إدارة مخاطر السيولة يتطلب اهتمامًا شديدًا نظرًا لتأثير العوامل المختلفة في البيئة المحيطة.
- تطبيق إدارة البنوك الجزائرية لنسب السيولة يتطلب تحديد نسبة السيولة المحافظ عليها وجمعها من خلال مستويات سيولة متنوعة.
- ظهور مخاطر السيولة نتيجة التحديات مثل صعوبات الحصول على النقد بتكلفة معقولة والتحقيقات الجانبية في الميزانية.
- أشكال مختلفة لخطر السيولة تتضمن خطر سحب السيولة وخطر السيولة الزمني.
- من خلال النتائج التحليلية، يمكن الاستنتاج أن المعدلات المرتفعة لمؤشرات السيولة تعكس بوضوح انخفاض مستويات المخاطرة في المصارف التجارية.

التوصيات

وانطلاقا من هذه النتائج، يمكن تقديم جملة من التوصيات التي نراها – حسب رأينا– قد تساعد في تجاوز العقبات التي تعرفها البنوك التجارية خاصة فيما يخص بإدارة مخاطر السيولة. وهذه التوصيات تتمثل فيما يلي:

- يفضل أن تعمل المصارف على تبني استراتيجية لإدارة مخاطر السيولة تعمل على رفع مستوى كفاءة الأداء وتقوية المراكز المالية لها وتطوير نظم إدارة المخاطر وتطوير نظم الرقابة الداخلية من حيث الأساليب والأدوات الرقابية الوقائية و العلاجية.
- الحرص على وجود إدارة مختصة في تقييم مخاطر السيولة و قياسها.
- من المستحب إعطاء السيولة النقدية المزيد من الاهتمام باعتبارها تأثر على العائد.
- يستحسن على البنوك الاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة على أن يكون غير مبالغ فيها، و استثمار الفائض منها.
- التوجه نحو العمل على استخدام المؤشرات والنسب المالية لإلمام بوضعية البنوك التجارية.
- الأخذ بعين الاعتبار إتباع استراتيجية فعالة، وشاملة لإدارة السيولة لتشمل إدارة سيولة الأصول، وإدارة سيولة الخصوم، و الإدارة المتوازنة.
- تحفيز البنوك على الاحتفاظ بالسيولة الكافية لمواجهة المسحوبات المتوقعة، لأن فقدان السيولة يؤدي إلى فقدان الثقة لدى المتعاملين مع البنوك.

- يستحسن على البنوك وضع نظام يتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقي، وهذا من خلال وجود بيانات ومعلومات دقيقة عنها.
- حرص البنك على ضرورة مراعاة نسب السيولة، على أن لا تنخفض عن الحد الأدنى ولا ترتفع عن الحد الأمثل.
- الحرص على إعداد البيانات الرقمية والتقارير الخاصة بالمخاطر، وإرسالها إلى الإدارة العليا بهدف قياس ومراقبة و متابعة مخاطر السيولة.

آفاق الدراسة

صحيح أن لكل بداية نهاية، إلا العلم فليس له نهاية، فإن كان موضوع دراستنا قد انتهى هنا، فهو في الواقع ما هو إلا نقطة بداية للعديد من المواضيع التي قد تكمله، و من منطلق اعتقادنا أنه لا يزال هناك بعض النقاط تحتاج إلى تحليل أعمق وبحوث جديدة و دراسات مكملة تغطي جوانب قصور هذا البحث، فإننا نقترح بعض أهم المواضيع والإشكاليات التي لم نتعمق فيها، ونراها بأنها قد تكون جديرة بالدراسة والتي نشير للبعض منها فيما يلي:

- توسيع هذه الدراسة على عدة بنوك من أجل تعميم النتائج وجعلها دراسة قياسية
- تجديد السيولة في البنوك التجارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. التميمي، ر. النعيمي، ف. تايه، ع. (2008). التحليل والتخطيط المالي واتجاهات معاصرة. الأردن: دار اليازوري.
2. حشاد، ن. (2005). دليلك الى إدارة المخاطر المصرفي. موسوعة بازل 2، الجزء الثاني. مصر: دار النهضة العربية.
3. خان، ط. وحبيب، أ. (2003). إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية. الإمارات: دار الفكر العربي.
4. ريتشارد، ش. واخرون. (2002). نظرية المحاسبة. السعودية: بدون طبعة.
5. الزيدانين، ج. (1999). أساسيات في الجهاز المصرفي المالي (المنظور العملي). عمان: دار وائل.
6. عويضة، ع. (2010). نظرية المخاطرة في الاقتصاد الاسلامي. الولايات المتحدة الامريكية: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.
7. فلاح، ح. & الدوري، م. (2000). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر الطبعة 1. عمان: دار وائل للطبعة ونشر.

ثانيا: المقالات والمجلات

1. أحمد، ن. (2013). دراسة تحليلة لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية معهد عالي للدراسة المحاسبية والمالية*، العدد 36، الصفحة 300- 335.
2. اسماعيل، ز. وآخرون. (31 ديسمبر, 2020). دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر الائتمانية وكل من مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل في المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، المجلد 07، العدد 02، صفحة 34-60.
3. بونيهي، م. (2016). الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية. *مجلة الاقتصاد الجديد*، المجلد 07، العدد 02، صفحة 215-225.

4. خميسي، ق. بن خزناجي، أ. (2016). قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية. *مجلة الابتكار والتسويق*، المجلد 03، العدد 01، صفحة 75- 101.

5. دريدي، ب. (2018). قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطر دراسة حالة بنك البركة للفترة 2010-2015. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، المجلد 11، العدد 1، صفحة 139-155.

6. زملط، إ. نواف عابد، م. (14 جوان, 2019). أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الاداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، المجلد 12، العدد01، صفحة 114- 131.

7. عابد، م. (31 ديسمبر, 2018). دراسة مقارنة لتقييم الأداء المصرفي بالاعتماد على مؤشرات السيولة والربحية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للمدة (2010-2017). *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، المجلد02، العدد 04. 214-248.

8. عبد العال، أ. خالد، أ وآخرون. (04 ديسمبر, 2020). حوكمة إدارة المخاطر المصرفية وأثرها يفي تخفيض مشكلات التمويل المصرفي. *مجلة الإبداع*، المجلد10، العدد01، الصفحات 23-43.

9. فخاري، ف. زبيري، ن. (2018). الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة*. المجلد 2. العدد 02، الصفحات 174-190.

10. قصاب، س. أدبوب س. (03 جوان, 2020). إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2001-2015 – دراسة حالة بنك البركة وسوسيتي جنرال. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 02، صفحات 83-96.

11. مرسلي، ن. بوعبدلي، أ. (2018). إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة (2006_2015). مجلة المعارف. المجلد 14. العدد 1، الصفحات340-360.

12. ميثاق هاتف، ع.، ناظم، إ. وتوري سعيد، ب. (2008). تقييم الاداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية: دراسة مقارنة بين مصارف عراقية وأردنية. مجلة جامع كربلاء، المجلد 06، العدد 01، صفحات 119-133.

13. نهاني، م. (2017). اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية. *مجلة الاقتصاد الجديد*، المجلد 08، العدد 01، صفحات 305-315.

14. مخلخل، ز. (جوان, 2019). مدى تأثير المعلومة المحاسبية المنشورة في تسيير مخاطر السيولة البنكية. *مجلة الحوار المتوسطي*. المجلد 10. العدد 02، صفحات 116_141.
15. حميد المرسلي، س. (2015). القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطر دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية، *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارة والمالية*. العدد 17، صفحات 57_78.

الرسائل الجامعية:

1. خوبيزي، م. (2017_2018). إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعيار الرقابة المصرفية. (أطروحة دكتوراه) الجزائر.
2. رمضان أحلاسه، ن. (2013). دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، تخصص محاسبة وتمويل، قسم علوم التسيير. غزة، فلسطين.
3. سميح أبو رحمة، س. (2009). السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية. (مذكرة ماجيستير). فلسطين .
4. طبي، ع. (2016_2017). إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك. (أطروحة دكتوراه). الجزائر .
5. عبد الحسين، ج. الاسدي، م. (2005). إدارة السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطر (مذكرة ماجستير) العراق.
6. فرح يعقوب. (2017). إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي دراسة عملية لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي. السعودي لفرنسي. (مذكرة ماجيستير). سوريا .
7. نجار، ح. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل–دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–. (أطروحة دكتوراه) سطيف.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Anjum Iqbal (2012)."Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan '‘. Global Journal of

Management and Business Research. Vol 19 ،No1 ،Setif1 University – Algeria.

2. Anjum Iqbal (2012): "Liquidity Risk Management: A Comparative Study between Conventional and Islamic Banks of Pakistan " Global Journal of Management and Business Research ،Vol12 ،No5 ،USA.
3. Benmessaoud, m. Messaoudi, a. (2023). The Impact of Financial Risk Management Practices On the Profitability of Commercial Bank Assets - An Econometric Study of a Sample In Algerian Banks ". Journal of Economic Integration. Vol 11 ، No5 ،Adrar Algeria.
4. C´eline Gauthier (2014): " Introducing Funding Liquidity Risk in a Macro Stress-Testing Framework ''. International Journal of Central Banking. Vol 10،No 4.
5. Fauziah Hanim Tafri (2009): "The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996-2005 '. International Journal of Economics and Management Engineering. Vol 3 ،Malaysia.
6. Gianfranco A. Vento Pasquale La Ganga (2009): " Bank Liquidity Risk Management and Supervision: Which Lessons from Recent Market Turmoil? ". Journal of Money, Investment and Banking. ، Vol 10 ،Rome.
7. Mohamed Salah Mobarak (2020) " The Impact of liquidity risk management on financial performance of the Islamic banks in Egypt". Alexandria Journal of Accounting Research. ، Vol 4 ،Egypt.
8. Naveed Ahmed (2011)."Liquidity Risk and Islamic Banks: Evidence from Pakistan" Interdisciplinary Journal of Research in Business. Vol1 ،No9 ، Lahore, Pakistan.
9. Olga Golubeva (2019) بعنوان: "The impact of liquidity risk on bank profitability: some empirical evidence from the European banks following the introduction of Basel III regulations''. Accounting and Management Information Systems. Vol184 ،No ،Sweden.
10. Roselyn MUNYANA (2019): " CREDIT RISK MANAGEMENT AND PROFITABILITY OF COMMERCIAL BANKS IN RWANDA A comparative study from selected Rwanda Commercial Banks: Bank of Kigali, Access Bank, and I&M Bank (2009−2018) ".

الملاحق

الملحق رقم 01

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

Désignation de l'entreprise: SARL EB REKIMA

Adresse: ENT TRX PUB HYD
GRAND BOULEVARD EL MILIA EL MILIA JIJEL

Exercice du 01/01/22 au 31/12/22

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		31/12/2022 DEBIT (en Dinars)	31/12/2022 CREDIT (en Dinars)	31/12/2021 DEBIT (en Dinars)	31/12/2021 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		81 340 444		25 849 972
	Vente de travaux		3 411 448 437		2 668 251 791
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			3 492 788 881		2 693 101 763
Production stockée ou destockée					
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			3 492 788 881		2 693 101 763
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		2 657 308 687		1 838 587 617	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		2 635 531		2 598 268	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale	7 780 594		7 790 583	
	Locations	7 065 439		5 554 270	
	Entretien, réparations et maintenance	2 717 029		1 534 080	
	Primes d'assurances	2 851 156		20 126 384	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	9 453 832		17 463 482	
	Publicité	3 032 454		2 244 280	
	Déplacements, missions et réceptions	370 991		46 316	
Autres services		29 863 254		11 178 563	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		2 723 078 886		1 907 123 843	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			769 709 994		785 977 920

/... la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

Désignation de l'entreprise: SARL EG REKIMA

Activité: ENT TRX PUB HYD

Adresse: GRAND BOULEVARD EL MILIA EL MILIA JIJEL

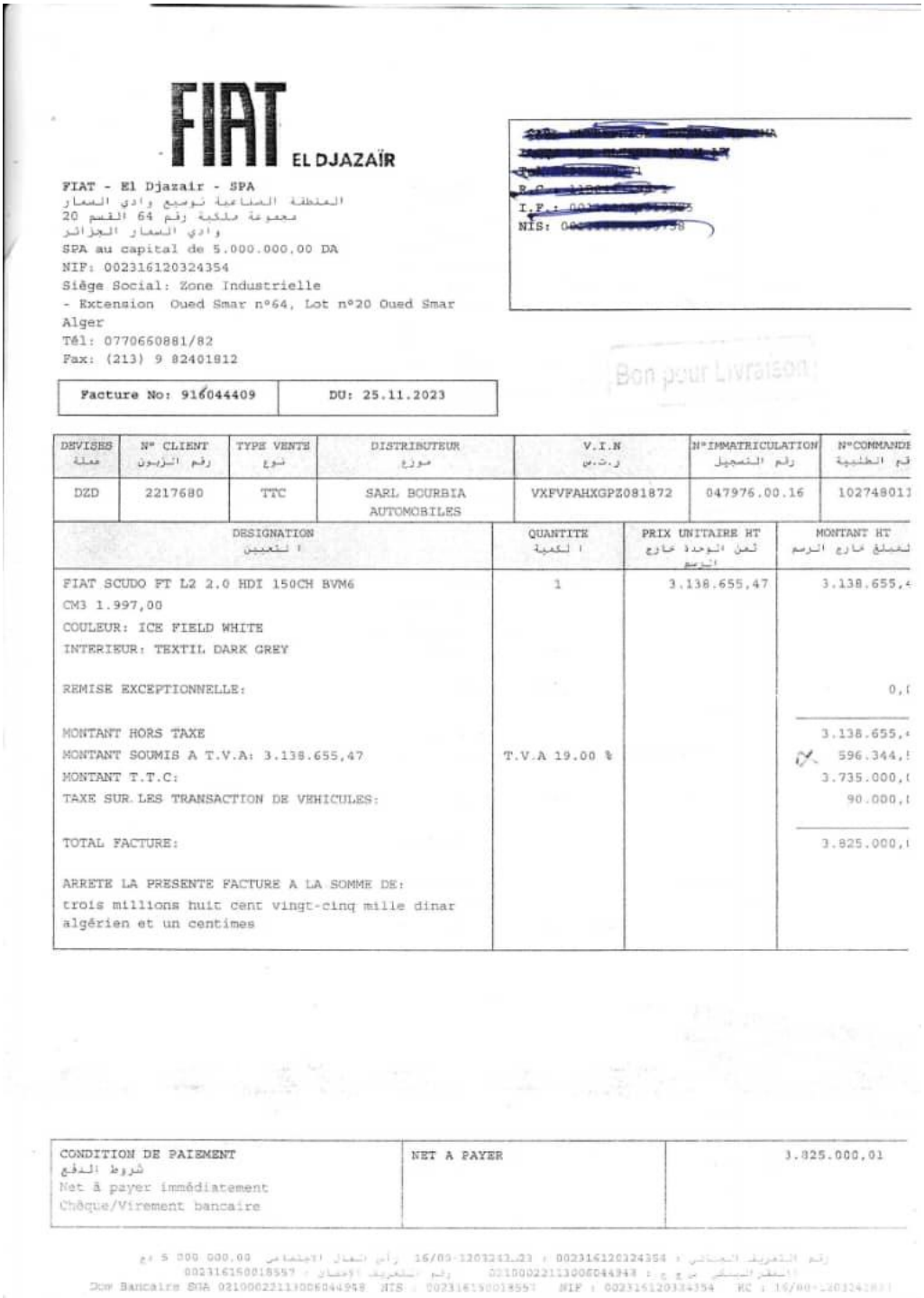
Exercice du 01/01/22 au 31/12/22

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2022		2021	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	497 153 462		492 627 329	
Impôts et taxes et versements assimilés	48 072 568		49 265 628	
IV-Excédent brut d'exploitation		224 483 944		244 084 962
Autres produits opérationnels		17 488 147		35 315 133
Autres charges opérationnelles	541 403		969 075	
Dotations aux amortissements	116 732 428		161 747 758	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		124 398 260		117 663 262
Produits financiers		9 405		
Charges financières	41 369		50 651	
VI-Résultat financier	31 964		50 651	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		124 366 296		117 612 612
Elements extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		124 366 296		117 612 612

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم 02



FIAT EL DJAZAÏR

FIAT - El Djazair - SPA
المنطقة الصناعية توسيع وادي السمار
مجموعة ملكية رقم 64 القسم 20
وادي السمار الجزائر
SPA au capital de 5.000.000,00 DA
NIF: 002316120324354
Siége Social: Zone Industrielle
- Extension Oued Smar n°64, Lot n°20 Oued Smar
Alger
Tél: 0770650881/82
Fax: (213) 9 82401812

[redacted]
I.F.: [redacted]
NIS: [redacted]

Bon pour Livraison

Facture No: 916044409	DU: 25.11.2023

DEVISES عملة	N° CLIENT رقم الزبون	TYPE VENTE نوع	DISTRIBUTEUR موزع	V.I.N ر.ت.ب	N°IMMATRICULATION رقم التسجيل	N°COMMANDE رقم الطلبية
DZD	2217680	TTC	SARL BOURBIA AUTOMOBILES	VXFVFAHXGPZ081872	047976.00.16	102748011

DESIGNATION التعيين	QUANTITE الكمية	PRIX UNITAIRE HT ثمن الوحدة خارج الرسم	MONTANT HT المبلغ خارج الرسم
FIAT SCUDO FT L2 2.0 HDI 150CH BVM6	1	3.138.655,47	3.138.655,4
CM3 1.997,00			
COULEUR: ICE FIELD WHITE			
INTERIEUR: TEXTIL DARK GREY			
REMISE EXCEPTIONNELLE:			0,(
MONTANT HORS TAXE			3.138.655,4
MONTANT SOUMIS A T.V.A: 3.138.655,47	T.V.A 19.00 %		596.344,!
MONTANT T.T.C:			3.735.000,(
TAXE SUR LES TRANSACTION DE VEHICULES:			90.000,(
TOTAL FACTURE:			3.825.000,(
ARRETE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE: trois millions huit cent vingt-cinq mille dinar algérien et un centimes			

CONDITION DE PAIEMENT شروط الدفع	NET A PAYER	3.825.000,01
Net à payer immédiatement Chèque/Virement bancaire		

رقم التعريف الجبائي : 002316120324354 رأس المال الاجتماعي 5 000 000.00 دج
002316150018557 رقم التعريف الإحصائي : 02100022113006044948 الحساب البنكي بنك ج ب :
Bcw Bancaire BNA 02100022113006044948 NIS : 002316150018557 NIF : 002316120324354 RC : 16/00-1203241B21

[redacted]

PAGE:1
EDITION DU 26/05/2024 9: 1
EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

FICHE D'IMPUTATION COMPTABLE

JOURNAL	**04-JOURNAL DES O.Divers**
PIECE	**000015**
FOLIO	**11**
DATE	**25/11/23**
LIBELLE	**FAC N 916044409 FIAT EL DJAZAIR**

COMPTE	AUXILIAIRE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
215240		[redacted] MATERIELS ROULANT VEHICULE DEV TOURISME	3 228 655,47	
442100		Etat, impôts et taxes recouvrables sur des tiersT V.A SUR ACHAT	596 344,53	
401100	401548	SPA FIAT EL DJAZAIR		3 825 000,00
		TOTAL GENERAL	3 825 000,00	3 825 000,00

الملحق رقم 03

IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE N.I.F 0 0 1 1 1 8 0 4 4 3 1 9 8 8 5

Désignation de l'entreprise:	**SARL EG REKIMA**
Activité:	**ENT TRX PUB HYD**
Adresse:	**GRAND BOULEVARD EL MILIA EL MILIA JIJEL**

Exercice du **01/01/22** au **31/12/22**

9/ Tableau de détermination du résultat fiscal:

I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	**124 366 296**
	Perte	
II. Réintégrations		
Charges des immeubles non affectées directement à l'exploitation		
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		
Quote- part du sponsoring et parrainage non déductibles		
Frais de réception non déductibles		
Cotisations et dons non déductibles		
Impôts et taxes non déductibles		
Provisions non déductibles		
Amortissements non déductibles		
Quote - part des frais de recherche développement non déductibles		
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors produits financiers (bailleur) (cf.art 27 de LFC2010)		
Impôts sur les bénéfices des sociétés	Impôts exigible sur résultat	
	Impôts différé (variation)	
Pertes de valeurs non déductibles		
Amendes et pénalités		
Autres réintégrations *		
Total des réintégrations		**841403**
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf.art 173 du CIDTA)		
Les produits et les plus valus de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotées en bourse.		
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf.art 147 bis du CIDTA)		
Amortissement liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf.art 27 de LFC 2010)		
Complément d'amortissements		
Autres déductions *		
Total des déductions		
IV. Déficits antérieurs (à déduire) (cf.art 147 du CIDITA)		
Déficit de l'année 2018		
Déficit de l'année 2019		
Déficit de l'année 2020		
Déficit de l'année 2021		**89 492 237**
Total des déficits à déduire		**89 492 237**
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	**35715462**
	Déficit	

(*) A détailler sur état annexe à joindre